

ضوابط الدعم الزراعي في إطار منظمة
التجارة العالمية، وأثرها المتوقع في
الصادرات الزراعية للدول النامية

ضوابط الدعم الزراعي في إطار منظمة التجارة العالمية، وأثرها المتوقع على الصادرات الزراعية للدول النامية^(*)

أولاً: المقدمة

تُعتبر التجارة في المنتجات الزراعية مصدراً هاماً لتحسين مستوى المعيشة لكثير من الدول النامية - ولا سيما الأكثر فقراً. وفي هذا السياق، فإن السياسات الزراعية المتحيزة التي تمارسها معظم الدول المتقدمة لصالح قطاعها الزراعي، ينجم عنها آثاراً تشويهية للصادرات الزراعية للدول النامية التي تعتمد بشكل أساسي على قطاعها الزراعي كمصدر للدخل والنمو. وهنا أصبح إخضاع القطاع الزراعي لضوابط تزيد من قدرة الدول النامية على المنافسة العادلة في السوق العالمي، جزءاً لا يتجزأ من مفاوضات منظمة التجارة العالمية منذ عام ١٩٩٥م^(١). وتُعتبر تدابير الدعم المحلي والتصدير الذي تمنحه الدول المتقدمة - وبصفة خاصة الاتحاد الأوروبي وأمريكا - لقطاعها الزراعي من أخطر السياسات التي تعمل على إغراق السوق العالمي بفائض إنتاجها **Overproduction** من تلك السلع المستفيدة من الدعم، وهو ما يسهم في خفض الأسعار العالمية لتلك السلع، الأمر الذي يُمكن الدول المانحة للدعم من اكتساب حصص سوقية على حساب مُصدري السلع الزراعية في الدول النامية، ومن ثم تتضاءل قدرة تلك الدول على المنافسة العالمية. ورغم إخضاع الدعم الزراعي لمجموعة من التخفيضات الكمية التي وضعها اتفاق الزراعة، فمنذ بدء تطبيق الدول المتقدمة لتلك التخفيضات التدريجية خلال الفترة التنفيذية المقررة (١٩٩٥-٢٠٠٠)، وأرقام الدعم الزراعي تتجه للتصاعد إلى مستويات مرتفعة، قُدرت لدول الـ OECD بنحو ٣٢٢ مليار دولار في عام ٢٠٠٠. وتستحوذ أمريكا والاتحاد الأوروبي معاً على نحو ٨٠٪

(*) هذا البحث منشور في مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد ٦٦، ربيع ٢٠١٤، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية.

(١) يساهم القطاع الزراعي بنحو من ٣٠٪ إلى ٦٠٪ في الـ GDP لمعظم الدول النامية خلال الفترة (٢٠٠٥ - ٢٠١٢) ويعمل بهذا القطاع نحو ٥٠٪ من قوة العمل بتلك الدول. كما يساهم القطاع الزراعي وحده بنحو ٤٥٪ في مصادر النقد الأجنبي لنحو ثلثي الدول النامية (UNEP, ITC and ICTSD; 2012).

من إجمالي هذا الدعم^(١). وهنا، بات واضحاً أن اتفاق الزراعة، لم ينجح سوى في وضع حد أقصى لا يمكن تجاوزه للدعم المشوه للتجارة، دون تحقيق خفض فعّال في المستويات المطبقة للدعم الزراعي. وقد لجأت الدول المتقدمة، وخاصةً أمريكا والاتحاد الأوروبي إلى التحايل على قواعد المنظمة، من خلال انتهاج سياسات زراعية تسمح بتحويل بعض بنود الدعم المشوه للتجارة إلى برامج الدعم المستثنى من التزامات الخفض، فيما يعرف بـ (Box Shifting)، الأمر الذي أسهم في تمكين تلك الدول المتقدمة من التوسع في تقديم الدعم الزراعي^(٢). على هذا النحو، بات من الضروري إخضاع تدابير الدعم الزراعي التي تمارسها تلك الدول إلى مزيد من الضوابط. وهنا تصاعد الاهتمام بملف الدعم الزراعي في إطار منظمة التجارة العالمية. وتجسّد ذلك في عديد من المفاوضات الزراعية بدءاً من المؤتمر الوزاري بالدوحة ٢٠٠١، إلى مؤتمر هونج كونج ٢٠٠٥، ثم أجندة الدوحة للتنمية (يوليو: ٢٠٠٨) لوضع مجموعة من الضوابط الكمية والزمنية التي من شأنها تقييد استخدام الدعم الزراعي بشقيه المشوه وغير المشوه. ووصلت المفاوضات إلى نهايتها في ديسمبر ٢٠١٣، حيث المؤتمر الوزاري التاسع للمنظمة. وظلت تلك المفاوضات حبراً على ورق، ولم تدخل حيز التنفيذ، إلا في أضيق الحدود^(٣). حيث - وفقاً لإحصاءات الـ OECD - لم يزل الدعم الزراعي يتعدى نحو ٤٢٠ مليار دولار عام ٢٠١٢، والدعم الأوروبي والأمريكي يستحوذ منه على نحو ٣٠٠ مليار دولار. والجدير بالذكر هو، أنه خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٢)،

(1) OECD, Producer and Consumer Support Estimates database. Annual Data.

(٢) تدابير الدعم المحلي غير المشوه للتجارة. فيما يعرف بالدعم الأخضر والدعم الأزرق - تعتبر مستثناء من التزامات الخفض التي أقرها اتفاق الزراعة. إلا أن الإحصاءات تؤكد قيام دول الاتحاد الأوروبي وأمريكا بتحويل مليارات الدولارات - سنوياً - إلى ذلك النوع من الدعم، الذي أصبح يستحوذ على نحو ٧٥٪ من إجمالي الدعم المحلي. ونحو ٤٠٪ من هذا الدعم، عبارة عن مدفوعات ترتبط بشكل غير مباشر بدعم الإنتاج الزراعي. (Orden, D., D. Blandford, T. Josling and L. Brink. 2011, p.2)

(٣) يعتبر المؤتمر الوزاري الرابع الذي عُقد في الدوحة عام ٢٠٠١ بداية وضع أجندة محددة بشأن التخفيضات المطلوبة في الدعم الزراعي. وفيما بعد، أكدت أجندة الدوحة في جنيف (٢٠٠٨) على تنفيذ كافة الالتزامات المنصوصة في كل من أجندة الدوحة ٢٠٠١، وفي مؤتمر هونج كونج ٢٠٠٥. وسيرد ذكر تلك المفاوضات بشكل أكثر تفصيلاً في جزء لاحق.

والتي شهدت تدشين مجموعة من إصلاحات السياسة الزراعية للاتحاد الأوروبي وأمريكا، تم تحويل ٣٠٪ من برامج الدعم السعري المشوه للتجارة، إلى برامج المدفوعات غير المباشرة المرتبطة بالإنتاج، وهو ما أسهم أيضاً في زيادة مستويات الإنتاج الزراعي لتلك الدول، ومن ثم حدوث انخفاض نسبي في أسعارها العالمية^(١). على هذا النحو، **تتبلور إشكالية البحث** في أنه بالرغم من مرور أكثر من ١٥ عاماً على تنفيذ اتفاق الزراعة، فلا تزال أرقام الدعم الزراعي الأوروبي والأمريكي تقف عند مستويات مرتفعة. كما تقوم أمريكا والاتحاد الأوروبي بصياغة سياسة زراعية تسمح لهما بالتوسع في منح مدفوعات مباشرة وغير مباشرة لمزارعيها، تحت برامج الدعم المستثنى، وهو ما يعتبر تحايلاً على ضوابط المنظمة. وفي هذا السياق، أصبحت الدول النامية المصدرة للسلع الزراعية، من أهم أطراف المفاوضات الزراعية لمنظمة التجارة العالمية، حيث إنها الأكثر تضرراً من التدابير التي تمارسها الدول المتقدمة بشأن الدعم الزراعي، ومن ثم فهي الأكثر إصراراً على إلزام الدول المتقدمة بتنفيذ تخفيضات كمية أكثر حدة للدعم الزراعي. ومن هذا المنطلق يتجسد موضوع البحث في تقدير الأثر الذي تمارسه تدابير الدعم المحلي والتصديرى في الاتحاد الأوروبي وأمريكا، على الصادرات الزراعية للدول النامية وقياس الأثر المتوقع لتنفيذ الضوابط الجديدة في تحقيق خفض فعال في أرقام الدعم الزراعي، ومن ثم تقدير الاستفادة المتوقعة لعدد من الدول النامية المصدرة للسلع الزراعية^(٢). في هذا السياق، يتم في إطار البحث

(١) انتهاج سياسات زراعية. لدول الاتحاد الأوروبي وأمريكا مكنهما من ممارسة سياسة تحريك الصندوق **box shifting** بمعنى تخفيض بنود الدعم المشوه للتجارة - الصندوق الأصفر - وتحويل جانب منه إلى بنود الدعم غير المشوه للتجارة - الصندوق الأخضر والصندوق الأزرق - دون إحداث إصلاح جوهري في تلك البنود المحولة. ومن جهة أخرى، لجأت تلك الدول، ولا سيما أمريكا، إلى استخدام تدابير غير مباشرة لدعم التصدير (كالإعانات التصديرية ومساعدات الغذاء)، ويعتبر ذلك تحايلاً على الدعم التصديرى المشوه للتجارة. حيث لا يوجد مستهدف رقمي بخفض ذلك النوع من الدعم. (Grueff, James, 2013, pp; 2-3).

(٢) انخفاض السعر العالمى - تحت مظلة الدعم المحلي والتصديرى - يضر بالمزارعين في البلدان النامية الغنية بالموارد الزراعية، مثل البرازيل والهند والصين وبعض الدول الإفريقية (مثل جنوب أفريقيا)، مما يجعل من الصعب بالنسبة لهم تصدير المنتجات الزراعية، ومن ثم ترتفع مطالبهم بشأن ضرورة تحقيق معدلات جوهريّة في خفض الدعم الزراعي. بينما انخفاض الأسعار العالمية بسبب الدعم يحقق <=

اختبار فرضية أن «تطبيق كل من الاتحاد الأوروبي وأمريكا للضوابط الجديدة لمنظمة التجارة العالمية - بشأن تخفيض الدعم الزراعي - سوف يؤدي إلى زيادة حصة الصادرات الزراعية للدول النامية في السوق العالمي».

ومن ثم يهدف البحث إلى: (١) تحليل تطور هيكل وسياسات الدعم المحلي والتصدير الذي يمنحه الاتحاد الأوروبي وأمريكا لقطاعها الزراعي خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٢)، في ضوء تطور تداعيات الملف الزراعي بمنظمة التجارة العالمية. (٢) تقدير الأثر الكمي لتدابير الدعم الأوروبي والأمريكي على أداء الصادرات الزراعية لبعض الدول النامية، والتي تعتبر من أكبر الدول المصدرة لسلع زراعية. (٤) محاكاة أو تطبيق الضوابط الجديدة للدعم الزراعي، التي تم تدشينها والتفاوض بشأنها - في إطار المنظمة، وأثر ذلك على خفض الفعّال الذي يجب تطبيقه على حجم وهيكل الدعم الزراعي الأوروبي والأمريكي. (٥) تقدير الأثر المتوقع لمحاكاة وتطبيق تلك الضوابط، على أداء الصادرات الزراعية لبعض الدول النامية في السوق العالمي. وتستند الدراسة إلى المنهج الاستقرائي، حيث تم ملاحظة التطور في تدابير وسياسات الدعم الزراعي للاتحاد الأوروبي والأمريكي خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠١٢، وتحليل مدى تأثير ذلك على تطور أداء الصادرات الزراعية لبعض الدول النامية. كما تستخدم الدراسة المنهج الاستنباطي، من خلال وضع بعض الفروض بشأن ضوابط منظمة التجارة العالمية، ومن ثم محاكاة تلك الفروض لتقدير الاستفادة المتوقعة للدول النامية المصدرة لسلع زراعية.

وعلى هذا النحو، ينقسم البحث إلى ستة أجزاء، بعد المقدمة. حيث، يتناول الجزء الثاني، تطور ضوابط الدعم الزراعي في إطار مفاوضات منظمة التجارة العالمية منذ اتفاق الزراعة: ١٩٩٥ حتى المؤتمر الوزاري التاسع ٢٠١٢. ويتناول الجزء الثالث تحليل لتطور تدابير الدعم الزراعي لكل من الاتحاد الأوروبي وأمريكا خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠١٢، مع التطرق إلى دور السياسات الزراعية لأمريكا وللاتحاد الأوروبي في تشكيل هيكل مشوه

=فائدة للدول الفقيرة في مواردها الزراعية، أو تلك التي تستورد المنتجات الزراعية. على هذا النحو، فإنها قد تتضرر بسبب ارتفاع الأسعار، التي يجلبها تنفيذ تدابير الدعم لمنظمة التجارة العالمية. (Nicholas Minot et al., 2007, p:12).

للدعم الزراعي بتلك الدول. وفي الجزء الرابع، يتم تحليل وتقدير أثر تدابير الدعم الزراعي الأوروبي والأمريكي على أداء الصادرات الزراعية للدول النامية في السوق العالمي، خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠١٢ باستخدام مجموعة من المؤشرات والاستناد إلى نموذج قياسي. أما الجزء الخامس من البحث، والذي يتضمن أهم مضامين السياسة، فينصرف إلى محاكاة الضوابط الكمية للمنظمة، وأثر ذلك على أرقام الدعم الزراعي الأوروبي والأمريكي، ومن ثم الأثر المتوقع على أداء صادرات الدول النامية في سوق السلع الزراعية. ويتناول الجزء السادس، ملخص البحث مع التأكيد على أهم النتائج والمضامين.

ثانياً: تطور ضوابط الدعم الزراعي في إطار المنظمة (منذ اتفاق الزراعة: حتى مؤتمر بالي ٢٠١٢م)

تضمن اتفاق الزراعة (١٩٩٥)، وضع مجموعة من الضوابط التي من شأنها إخضاع الزراعة لقواعد التجارة الحرة والعدالة. حيث إنطوى الاتفاق على وضع حدود قصوى للدعم الزراعي المشوه للتجارة، والمسموح للدول الأعضاء استخدامه^(١). وتجسد ذلك في وضع حد أقصى للدعم الأصفر Amber Box المشوه للتجارة، والذي يتضمن الدعم السعري والدعم المباشر للإنتاج، ويطلق عليه إجمالاً بمقياس الدعم الكلي Total «Aggregate Measurement of Support» (Total AMS). أما الدعم الذي لا يتجاوز ٥٪ من (قيمة منتج معين، أولاً لإنتاج الزراعي ككل)، فلا يخضع لتخفيضات، ويسمى بالحد الأدنى «de minimis». وتلتزم الدول المتقدمة بخفض مقياس الدعم الكلي بمعدل ٢٠٪ من قيمته خلال فترة الأساس (١٩٨٦-١٩٨٨)، خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠. وأجاز الاتفاق استخدام الدعم الأزرق blue box، الذي يشتمل فقط على المدفوعات المباشرة للمزارعين في إطار برامج الحد من الإنتاج^(٢).

(١) مع بداية جولة أوروغواي. آخر جولات الجات- في عام ١٩٨٦، تم إدراج قطاع الزراعة للمرة الأولى في المفاوضات التجارية متعددة الأطراف. (ICTSD, Program on Agricultural Trade and Sustainable Development, 2007, p:4)

(٢) وفقاً لمنظمة التجارة العالمية، طالما أن هذا الدعم لا يرتبط بزيادة الإنتاج، أو خفض السعر، بل على العكس يرتبط بالحد من الإنتاج، فالهدف منه هو تقليل الدعم المشوه للزراعة، لذلك يدخل ضمن الدعم المستثنى من التزامات الخفض. (Hogan., 2012.p:9)

وسمح الاتفاق بعدم المساس بأنواع الدعم الزراعى التى لا ترتبط بالإنتاج أو السعر، ومن ثم ليس لها آثار تشويحية للتجارة الزراعية، وإنما ترتبط فقط بتنمية القطاع الزراعى، والتى يطلق عليها الدعم الأخضر **Green Box**^(١). كما نص اتفاق الزراعة على أن تلتزم الدول المتقدمة بخفض قيمة الدعم التصديرى بمعدل ٣٦٪ (والكمية بمعدل ٢١٪) وعلى أساس الفترة ١٩٨٦-١٩٩٠، وذلك على مدار ست سنوات منذ بداية التنفيذ (١٩٩٥)^(٢). وبالرغم من التزام الدول الأعضاء بتنفيذ الضوابط التى أرساها اتفاق الزراعة، إلا أن الممارسات الفعلية للدول الأعضاء، ولا سيما الاتحاد الأوروبى وأمريكا، قد نجم عنها ارتفاع المستوى الفعلى للدعم الزراعى، ولا سيما من خلال نقل تدابير الدعم المشوه إلى صندوق الدعم الأخضر. وأمام هذا الوضع، أدركت الدول الاعضاء المتضررة، بأن معدلات الخفض لم تكن كافية لدفع الدول المتقدمة لتحقيق تخفيض فعال فى استخدامها للدعم، وعندئذ، تصاعدت المطالبات من جانب كثير من الدول النامية المصدرة للسلع الزراعية بضرورة وضع ضوابط جديدة للدعم الزراعى، وتُرجمت تلك المطالبات على دائرة مفاوضات المنظمة منذ بداية عام ٢٠٠١م^(٣).

ويُعتبر مؤتمر الدوحة ٢٠٠١ بداية التحدث عن ضرورة تطبيق تخفيضات جوهرية لكافة أنواع الدعم الزراعى. وقد انبثق عن المؤتمر صياغة أجندة الدوحة للتنمية ٢٠٠١م،

(١) مثل المدفوعات التى تنصرف إلى تمويل المخزون الزراعى، التأمين الغذائى، الحفاظ على البيئة، دعم دخل المزارع، والمدفوعات التعويضية **WTO- (Agriculture Agreement)**.

(٢) تنص المادة (٩) من اتفاق الزراعة على ست أنواع من دعم التصدير اللازم إخضاعه للخفض (المساعدات التى تقدمها الحكومات وترتبط بحجم أو سعر الصادرات الزراعية، التخلص من المخزون الزراعى وبيعه بأقل من السعر المحلى، المساعدات الحكومية لمنتج زراعى معين من الموازنة، مساعدات نقدية لخفض التكاليف اللوجيستية المرتبطة بالتصدير الزراعى، المساعدات النقدية للصادرات الزراعية فى صورة رسوم تحسين النقل والشحن، المساعدات الممنوحة للإنتاج الزراعى المحلى والمشرطة بتصديرها **WTO, Agreement on Agriculture**

(٣) تضمنت أحكام اتفاق الزراعة مادة (٢٠) بأن يكون يناير ٢٠٠٠ هو بداية استئناف مفاوضات تقييم ما تم التوصل إليه فى نهاية فترة التنفيذ، بشأن الالتزام بضوابط الخفض التى نص عليها الاتفاق، ومواصلة وضع ضوابط جديدة. **WTO, Original mandate; Article 20, Agriculture Agreement**

والتي تضمنت مقترحات رقمية وزمنية جديدة من جانب الدول النامية، بشأن خفض الدعم الزراعي الأوروبي والأمريكي. والجدير بالذكر أن تلك الضوابط لم تخرج عن حيز المفاوضات، وظلت مجرد أجندة^(١). وبعد فشل مؤتمر كانكون (سبتمبر ٢٠٠٣) في إنهاء قضايا الدعم الزراعي، تم اقتراح إطاراً جديداً يتضمن مجموعة من الضوابط أكثر قبولاً للدول النامية، وتجسد ذلك في أجندة يوليو -July package, 2004-، والتي كانت بمثابة إعادة إحياء لأجندة الدوحة ٢٠٠١م^(٢). حيث تم وضع صيغة جديدة (Formula)، للدعم المحلي المشوه للتجارة، والذي يجب إخضاعه لحد أقصى، وهو «مقياس اجمالي الدعم المحلي المشوه للتجارة OTDS Overall Trade-Distorting Domestic Support» وهو عبارة عن المستوى «المربوط» بمقتضى اتفاق الزراعة، لمقياس الدعم الكلي، AMS، مضافاً إليه الحد الأدنى المخصص وغير المخصص (تم اقتراح ٥٪ للإنتاج الزراعي) + سقف مقترح لدعم الصندوق الأزرق (٥٪ للناتج الزراعي). كما تضمنت الأجندة إلغاء الدعم التصديري، دون الاتفاق على تاريخ محدد. ومع ذلك، لم تضع الأجندة نص الزامي وزمني للتنفيذ^(٣). كما نص الإعلان الوزاري للمؤتمر السادس للمنظمة (هونج كونج - ديسمبر ٢٠٠٥) على تخفيض الحد الأقصى للـ OTDS بمعدل ٨٠٪، إذا تجاوز ٦٠ مليار دولار، وبمعدل ٧٠٪ للحد الأقصى الذي يتراوح بين ١٠-٦٠ مليار دولار. كما تضمن الإعلان الوزاري إلغاء كافة أنواع الدعم التصديري بنهاية عام ٢٠١٣، وإعادة النظر في مكونات

(١) لمزيد من التفاصيل حول فعاليات المؤتمر الوزاري الرابع للمنظمة بالدوحة ارجع إلى: World Trade Organizations (2001) Doha WTO Ministerial Declaration -
(٢) قامت كل من الـ EU و الـ USA والهند والبرازيل وأستراليا بتكوين ما يعرف بـ G5 (مجموعة الخمس المراقبين للملف الزراعي) لاسراع مفاوضات أجندة الدوحة للتنمية، بنهاية عام ٢٠٠٥. ولكن مع تعنت أوروبا وأمريكا في تنفيذ ضوابط الدعم، تم صياغة حزمة جديدة في يوليو ٢٠٠٤، لإنهاء مفاوضات الدوحة (Kotera Akira, 2007).

(٣) استمر الخلاف داخل المنظمة بسبب إصرار الدول النامية ودول الكيرنز على خفض الدعم الزراعي الأوروبي والأمريكي. كما أنه بالرغم من أفراد بنداً مستقلاً لسياسات دعم القطن المشوهة للتجارة العالمية، إلا أن أمريكا ظلت مصرة على موقفها من حيث الاستمرار في دعم القطن بأرقام كبيرة. لمزيد من التفاصيل أرجع إلى: WTO, DOHA DEVELOPMENT AGENDA: DOHA WORK PROGRAMME, The July 2004 package

دعم الصندوق الأخضر^(١). ومع استمرار التوسع في استخدام مدفوعات الدعم الأزرق والدعم الأخضر، ولا سيما مع تطبيق السياسات الزراعية لأمريكا والاتحاد الأوروبي، تصدرت قضايا الدعم الزراعي مائدة المفاوضات مرة أخرى، وتجسد ذلك في مفاوضات جنيف في يوليو ٢٠٠٨، والتي تم خلالها صياغة أجندة الدوحة للتنمية (July Package 2008)، التي أكدت على تنفيذ كافة الضوابط الزمنية والكمية والصيغ الجديدة للدعم الزراعي التي أقرها مؤتمر هونج كونج. كما أكدت على ضرورة تخفيض ٧٥٪ من قيمة دعم التصدير بنهاية عام ٢٠١٠، وإلغائه تماماً في نهاية عام ٢٠١٣. ونصّت الأجندة على ربط مدفوعات الصندوق الأزرق عند ٢,٥٪ من قيمة الناتج الزراعي، وخفض دعم الحد الأدنى إلى ٢,٥٪، وعدم تجاوز الدعم الزراعي المحلي المشوه للتجارة ٥٪ من قيمة الناتج الزراعي للدول المتقدمة^(٢). وقد تم التأكيد على تفعيل أجندة يوليو، خلال المؤتمر الوزاري السابع (ديسمبر ٢٠٠٩). كما ركز المؤتمر الوزاري الأخير (التاسع)، والمنعقد في مدينة بالي الاندونيسية عام ٢٠١٣، على سرعة الانتهاء من تنفيذ تلك الضوابط، وتضييق مفهوم الدعم الأخضر، وتحويل المدفوعات غير المباشرة للإنتاج إلى الصندوق الأصفر المشوه للتجارة. وطالب المؤتمر بخفض كمية الصادرات المدعومة بنهاية عام ٢٠١٣ إلى متوسط الكمية الفعلية خلال (٢٠٠٣-٢٠٠٥)، ووضع حدود تقييدية للائتمان التصديري^(٣). على هذا النحو، لم يفصل ملف الدعم الزراعي عن مفاوضات المنظمة منذ عام ١٩٩٥. ولا شك أن صياغة المنظمة لعدد من الضوابط المتعلقة بخفض الدعم الزراعي، - بدءاً من أجندة الدوحة ٢٠٠١، إلى أجندة يوليو ٢٠٠٨، ثم إلى بعض ضوابط الدعم التصديري التي نص عليها الإعلان الوزاري لمؤتمر بالي ٢٠١٣-، سوف يُقدم فرصاً واسعة للدول النامية المُصدرة للسلع الزراعية، لتحسين أدائها في السوق العالمي. في هذا السياق، فإن تحليل

(١) لمزيد من التفاصيل ارجع إلى ministerial declaration Hong Kong 2005 WTO

(2) WTO, July 2008 package", Chairperson's texts.

(٣) رغم أن قضايا الدعم الزراعي حظيت باهتمام بالغ في المؤتمر الوزاري التاسع (٢٠١٣)، تصاعد الخلاف بين الاتحاد الأوروبي وأمريكا، مع مجموعة G-20، بشأن سقف الدعم الزراعي، وتقييد مكونات الدعم الأخضر، ووضع سقف لجميع أنواع الدعم التصديري. International Centre for Trade and Sustainable Development (ICTSD), (2013)

◆ ضوابط الدعم الزراعي في إطار منظمة التجارة العالمية ◆

هيكّل الدعم الزراعي للاتحاد الأوروبي وأمريكا، سيكون مفيداً للتعرف على مدى توافق، أو تعارض - ممارسات وسياسات الدعم الزراعي، الأوروبي والأمريكي، مع ضوابط منظمة التجارة العالمية.

ثالثاً: تحليل هيكّل الدعم الزراعي للاتحاد الأوروبي وأمريكا (١٩٩٥-٢٠١٢)

كما يوضح الجدول رقم (١) فإن المستوى الإلزامي (الحد الأقصى المربوط) لإجمالي مقياس الدعم الكلي، قد اتجه إلى الانخفاض التدريجي، منذ عام ١٩٩٥، حتى وصل في عام ٢٠٠٠ إلى نحو ٦٧,٢ مليار يورو، و ١٩,١ مليار دولار على التوالي لكل من الاتحاد الأوروبي، وأمريكا. ومع ذلك ظلت القيمة الفعلية لمقياس الدعم الكلي، تقل عن الحد الأقصى بنحو ٣٥٪ و ١٢٪ للاتحاد الأوروبي وأمريكا على التوالي. وهو ما يعني أنه حتى بعد التطبيق الكامل للضوابط التي تم وضعها بمقتضى اتفاق الزراعة (١٩٩٥)، لا زالت هناك فرصة لتلك الدول لزيادة استخدام تدابير الدعم الزراعي^(١).

جدول (١) تطور هيكّل الدعم الزراعي للاتحاد الأوروبي وأمريكا خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٢)

الفترة الزمنية	المستوى الإلزامي للمربوط) لمقياس الدعم الكلي Bound Agreement Level of TAMS	المستوى الفعلي لمقياس الدعم الكلي Current TAMS (Amber box)	الفجوة غير المستخدمة للدعم Unused bound	دعم الحد الأدنى Amber (de minimis)	الدعم الأخضر Green box	الدعم الازرق Blue box	إجمالي الدعم المحلي Total Domestic subsidies
الاتحاد الأوروبي (بالمليارات يورو)							
متوسط الفترة (١٩٨٨-١٩٨٦)	٨١,٩١	٨١,٩١		٧٨٠,٠٠			
١٩٩٥	٧٨,٦٧٢	٥٠,٠٢	٢٨,٦٤٦	٨٠٤	١٨,٧١٤	٢٠,٢٥٤	٨٨,١٩٠
٢٠٠٠	٦٧,١٥٩	٤٢,٦٥	٢٤,٥٠٥	٦٧٨	٢١,٨٤٧	٢٢,٢١٥	٨٧,٠٢٨
٢٠٠٠-١٩٩٥	٧٢,٩١٦	٤٨,٢٤٢	٢٤,٦٧٢	٤٤٨	٢٠,١٦٢	٢٠,٨٨٦	٨٨,٨٤٢,٤٤
٢٠٠١	٦٧,١٥٩	٢٩,٢٨١	٢٢,٨٧٨	٢٧٢	٢٠,٧٤١	٢٢,٢١٤	٨٢,٢٢٦
٢٠٠٥	٦٧,١٥٩	٢٤,٢٥٤	٤٢,٩٠٥	١,٩٢٥	٢٦,٢٥٤	١٤,٢١٤	٧٤,٧٢٢
٢٠٠٥-٢٠٠١	٦٧,١٥٩	٢٠,٨٢١	٢٦,٢٣٨	١,٧٢٨	٢٦,٤٦٢	٢٢,٥٥٥	٧٩,٨٢٩
٢٠٠٩-٢٠٠٦	٦٧,١٥٩	١٢,٩٩٢	٥٢,١٦٦	١,٤٨٧	٦٢,٤٤٧	٥,٩٥٢	٨٢,٨٩١

(١) لجأ كل من الاتحاد الأوروبي وأمريكا إلى التحايل على ضوابط المنظمة من خلال تخفيض الدعم الممنوح إلى المجموعات السلعية، بينما يظل الدعم قائماً على بعض الأصناف أو البنود السلعية - التي من المحتمل أنها تحقق عائداً منخفضاً لمنتجاتها، أو الأكثر عُرضة للتقلبات والتعرض لنداعات الركود.
(Power, 2013, p;4).

الفترة الزمنية	المستوى الاتفاقي للتربوط) لقياس الدعم الكلي Bound Agreement Level of TAMS	المستوى الفعلي لقياس الدعم الكلي Current TAMS (Amber box)	القيمة غير المستخدمة للدعم Unused bound	دعم الحد الأدنى Amber (de minimis)	الدعم الأخضر Green box	الدعم الازرق Blue box	اجمالي الدعم المحلي Total Domestic subsidies
٢٠١٠	٦٧,١٥٩	٨,٢١٥	٥٨,٩٤٤	١,٩٨١	٦٥,٢٥٤	٥,٢٥٤	٧٨,٧٢٢
٢٠١٢	٦٧,١٥٩	٧,٨٩٢	٥٩,٢٦٧	٢,٢٥٤	٦٨,٢٥٨	٤,٢١٤	٨٠,٢٦٤
الولايات المتحدة الأمريكية (بالمليون دولار)							
متوسط الفترة (١٩٨٨-١٩٨٦)	٢٢٨٧٩,١٠	٢٢٨٧٩,١٠		١٦٤٠,٢٠			
١٩٩٥	٢٢,٠٨٢,١	٦,٢١٢,٩	١٦,٨٦٩,٢	(١,٦٤٠,٨)	٢٠,٢٤٥,٠٠٠	٧,٠٢٠,٠٠٠	٢٢,٢٦٨,٨٥٩
٢٠٠٠	١٩,١٠٢,٢	١٦,٨٠٢,٦	٢,٢٠٠,٧	(٧,٢٥٠,٧)	٥٠,٠٥٧	٠,٠٠٠	٦٦,٨٥٩,٥٨٧
٢٠٠٠-١٩٩٥	٢١,٠٩٢,٢	١٠,٤٠١,١	١٠,٦٩٢,١	(٢,٨٥٢,٦)	٢٧,٢٩٩,٨	٧,٥٢٥,٨	٥٠,٢٩٦,٨
٢٠٠١	١٩,١٠٢,٢	١٤,٤١٢,١	٤,٦٩٠,١	(٧,٠٤٢,٧)	٥٠,٦٧٢	٠,٠٠٠	٦٥,٠٨٥,١٢٠
٢٠٠٥	١٩,١٠٢,٢	١٢,٩٣٧,٦	٦,١٦٥,٧	(٥,٩٨٠,١)	٧٠,١١١,٠٠٠	٠,٠٠٠	٨٢,٠٤٨,٥٩٨
٢٠٠٥-٢٠٠١	١٩,١٠٢,٢	١١,١١٢,٣٥٥	٧,٩٨٩,٨٩٧	(٥,٨٨١,٥٢٥)	٦٢,٢٨٤,٢٠٠	٠,٠٠٠	٧٢,٢٩٧,٥٩٥
٢٠٠٩-٢٠٠٦	١٩,١٠٢,٢	٥,٢٦٩,٨١	١٣,٧٣٣,٤٩	(٢,٦١٢,١)	٩٠,٦٧٧,٠٠	٠,٠٠٠	١١٨,٢٢٨,٢٢٥
٢٠١٠	١٩,١٠٢,٢	٣,٠١١,٧٩	١٦,٠٩١,٥	٥,٦٩٤,٢٢	١١٧,٢٢٦	٠,٠٠٠	١٢٠,٢٢٧,٧٨٩
٢٠١٢	١٩,١٠٢,٢	٢,١٥٨,٢٢	١٥,٩٤٥,١	٦,٢١٤,٢٩	١٢٠,١٢٤	٠,٠٠٠	١٢٢,٢٨٢,٢٢٥

مصدر البيانات: WTO; EU & USA Notifications. Source: World Trade Organization and Economic Research Service. (٠) حتى عام ٢٠١٠. لم تقم دول الاتحاد الأوروبي بالنزعة منذ عام ٢٠٠٤. يتباين أرقام الدعم إلى المنظمة. لذا ظل الحد الأقصى للدعم - حتى مع توسع الاتحاد الأوروبي مبروطاً عند ٦٧,٢ مليار يورو. ومنذ عام ٢٠١١، قامت بعض من تلك الدول بتبليغ تدابيرها للدعم إلى المنظمة. ومن ثم بلغ الحد الأقصى لقياس الدعم الكلي ٧٧,٢ مليار يورو.

والجدير بالذكر أنه بينما توقفت أمريكا عن استخدام تدابير دعم الصندوق الأزرق منذ عام ١٩٩٦، فقد توسع الاتحاد الأوروبي في هذا النوع من الدعم - ولا سيما كجزء من السياسة الزراعية المشتركة (Common Agricultural policy, CAP)، كما زاد استخدام الاتحاد الأوروبي لتدابير الدعم الأخضر بنحو ٣ مليار يورو. وتعتبر أمريكا أكثر استخداماً لذلك الدعم، والذي أصبح عنصراً هاماً في سياستها الزراعية منذ ١٩٩٢. وتستحوذ المدفوعات المباشرة وغير المرتبطة بالإنتاج على نحو ٤٠٪ من تلك التدابير^(١).

(١) توسعت أمريكا في استخدام المدفوعات المباشرة لدعم المزارع وتأمين دخله «الصندوق الأخضر» والتي أصبحت عنصراً هاماً من الدعم المقدم للزراعة في أمريكا منذ عام ٢٠٠٢، ولا سيما مع برنامج معونات الغذاء. (Meléndez-Ortiz, R, Bellmann, C and. Hepburn, J, 2009)

جدول (٢) تطور الدعم التصديري للاتحاد الأوروبي وأمريكا للفترة (١٩٩٥-٢٠١٢)

الفجوة غير المستخدمة للدعم Unused bound Gap	المستوى الفعلي لدعم التصدير Current Level of Export Subsidy	المستوى الإلزامي (المربوط) لدعم التصدير Bound commitment level of Export Subsidy	
الاتحاد الأوروبي (بالمليون يورو)*			
	12,34	12,4	متوسط الفترة (١٩٨٨-١٩٨٦)
6889	4,91	11,8	١٩٩٥
4601	2,8	7,4	٢٠٠٠
3997	3,414	7,4	٢٠٠٠-١٩٩٥
2824	4,587	7,4	٢٠٠٥-٢٠٠١
3999	3,412	7,4	٢٠٠٩-٢٠٠٦
6409	1,002	7,4	٢٠١٠
6991	420	7,4	٢٠١٢
الولايات المتحدة الأمريكية (بالمليون دولار)			
	914.1	914.1	متوسط الفترة (١٩٨٨-١٩٨٦)
559.4	25.6	585	١٩٩٥
569.7	15.3	585	٢٠٠٠
501.4	83.6	585	٢٠٠٠-١٩٩٥
544.5	40.5	585	٢٠٠٥-٢٠٠١
578.88	6.12	585	٢٠٠٩-٢٠٠٦
581.86	3.14	585	٢٠١٠
583.04	1.96	585	٢٠١٢

Source: World Trade Organization and Economic Research Service, WTO EU & USA Notifications

وفيما يتعلق بدعم التصدير، فكما يوضح الجدول (رقم ٢)، فقد نجح اتفاق الزراعة في النزول به، وربطه - منذ عام ٢٠٠٠ - عند سقف ٧,٤ مليار يورو للاتحاد الأوروبي، و ٥٨٥ مليون دولار لأمريكا. وقد توسع الاتحاد الأوروبي في منح الدعم المباشر لمصدري معظم السلع الزراعية، ولا سيما منتجات الألبان والفواكه والخضروات واللحوم خلال تلك الفترة. بينما ركزت أمريكا على برامج الدعم الحكومي لمصدري الألبان^(١).

(١) رغم قيام أمريكا بخفض المبالغ الموجهة للدعم التصديري منذ عام ١٩٩٥، - عدا قطاع الألبان -، فلا زالت تستخدم بكثافة أنواع الدعم ذات الأثر المائل كالاتمان التصديري. حيث زادت حصة الصادرات المغطاة بتلك التدابير من ٦,٥٪ لإجمالي صادرات أمريكا عام ١٩٩٥، إلى ١١٪ في عام ٢٠٠٠. (Abbott, Philip C., Linda M. Young, 2003, pp: 18-20).

ولم تختلف الصورة كثيراً منذ عام ٢٠٠١، حيث اتجه الدعم الأصفر المشوه للتجارة إلى التزايد خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٥، في أمريكا، بينما انخفض في الاتحاد الأوروبي، كجزء من السياسات الزراعية الإصلاحية. ومن جهة أخرى، تزايدت عملية نقل الدعم من الصندوق الأصفر إلى مدفوعات الصندوق الأخضر، ولا سيما لأمريكا، حيث استحوذت تلك المدفوعات على نحو ٨٣٪ من إجمالي الدعم في عام ٢٠٠٥م^(١). كما ارتفع استخدام الاتحاد الأوروبي للدعم التصديري، بنحو ٢ مليار يورو خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٣، بينما اتجه إلى التناقص في أمريكا^(٢). وكما يتضح من الجدول رقم (١) فخلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٢، استمر الاتجاه نحو ارتفاع مدفوعات الدعم الأخضر في أمريكا لأكثر من ٩٧٪ من إجمالي الدعم المحلي الزراعي عام ٢٠١٢. بينما وصلت إلى نحو ٦٨,٣ مليار يورو في الاتحاد الأوروبي. حيث إنطوت الإصلاحات الزراعية على آليات تسمح بعملية التحول بين الصناديق- زعماء بأن ذلك يتوافق مع ضوابط المنظمة بتخفيض الدعم المشوه لصالح الدعم الأخضر المسموح به، إلا أن مكونات تلك الحزمة من الدعم الأخضر تنطوي على نحو ٤٠٪ مدفوعات غير مباشرة، تساهم في تعزيز الإنتاج الزراعي، وخفض سعره العالمي^(٣). أما عن دعم التصدير، فلا زال مرتفعاً في الاتحاد الأوروبي، ولا سيما بسبب الإصلاحات الأخيرة للسياسة الزراعية، حيث يستحوذ قطاع اللحوم والألبان على دعم يفوق ٥٠٪ من

(١) خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥ نحو ١٠ مليار يورو من الدعم غير المشوه للتجارة، تم إحلالها محل ٢٠ مليار يورو لأكثر مدفوعات التجارة تشويهاً استناداً إلى السياسة الزراعية المشتركة. (Kripke, 2005, p;6)

(٢) رغم تناقص قيمة الدعم التصديري لدول الاتحاد الأوروبي منذ عام ٢٠٠٤، ظلت مكون هام لكمية السلع المصدرة. حيث استخدمت كثير من السلع المصدرة أكثر من ٦٠٪ من السقف المخصص لكميتها (الألبان ٦٥٪، الخضروات والفواكه ٩٠٪، السكر ٦٦٪). ومن جهة أخرى تخلت أمريكا عن منح دعم تصديري للألبان منذ عام ٢٠٠٢. (Griffith, Tobias and Tim, 2013, pp;4-8)

(٣) بالنسبة للاتحاد الأوروبي: عملت السياسات الزراعية الإصلاحية على تحويل جانب كبير من الصندوق الأزرق ومن الدعم الأصفر، إلى الصندوق الأخضر، وذلك خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٠). كما سمح تعديل القانون الزراعي الأمريكي في عام ٢٠٠٨، بزيادة الدعم الممنوح للمزارع لتعويضه انخفاض العائد، ولا سيما بعد الأزمة المالية العالمية. وفي عام ٢٠١٢ أخطرت أمريكا منظمة التجارة العالمية بأن معظم الدعم الحكومي لتأمين المزارع يعتبر دعماً أخضر، بينما هو في الواقع تدابير تؤثر على الإنتاج. (Bureau and Sébastien, 2013, pp;6-9)

قيمتها التصديرية. وظلت المشكلة القائمة في أمريكا، هي تصاعد التدابير ذات الأثر المماثل^(١).

ملخص ما سبق، لم ينجح اتفاق الزراعة في تحقيق خفضاً فعالاً في إجمالي الدعم الزراعي لكل من الاتحاد الأوروبي وأمريكا، حيث سمح الاتفاق بتحريك الدعم من الصندوق المشوه، إلى الصناديق الخاضعة للاستثناء. والأبعد من ذلك، تضمنت السياسة الزراعية لكل من الاتحاد الأوروبي (CAP) وأمريكا (US farm bill) تدابير تسمح بمواصلة التوسع في منح دعم غير مباشر للمنتجين الزراعيين المحليين تحت برامج الدعم الأخضر، وتتيح استمرار الدعم التصديري على بعض المنتجات. على هذا النحو، فإن تنفيذ ضوابط المنظمة، يعتبر هو الحل لتشكيل هيكل غير مشوه للدعم الأوروبي والأمريكي، وهو ما يجعل من المتوقع أن يكون لتلك الضوابط، أثراً إيجابية على أداء الدول النامية في السوق العالمي للمنتجات الزراعية.

رابعاً: قياس أثر الدعم الزراعي الأوروبي والأمريكي على الصادرات الزراعية لبعض الدول النامية

من المهم التعرف على التأثير الذي تمارسه تدابير الدعم الفعلي - الأوروبي والأمريكي - على أداء الصادرات الزراعية لبعض الدول النامية، وذلك لتقدير المكاسب المتوقعة لتلك الدول النامية، من جراء تنفيذ أمريكا والاتحاد الأوروبي لضوابط الدعم الزراعي المنصوص عليها في المنظمة. وسيتم في هذا الصدد، قياس وتحليل هذا الأثر خلال الفترة (١٩٩٥ - ٢٠١٢)، لـ ١٥ دولة نامية (وصاعدة)، والتي تعتبر من أكبر الدول المصدرة للمنتجات الزراعية (أي مُصدراً صافياً net exporter للمنتجات الزراعية)^(٢).

(١) بمقتضى السياسة الزراعية للاتحاد الأوروبي، فقد ظل دعم التصدير لمواجهة ارتفاع تكاليف المنتجات الغذائية المصنعة بسبب ارتفاع تكلفة السكر بعد تخفيض دعمه. وفي أمريكا، تم الإقرار على تحويل جانب من المساعدات الغذائية كمساعدات نقدية تمنح للمصدرين لشراء مدخلات محلية. حيث عاد الدعم التصديري المباشر لقطاع الألبان منذ عام ٢٠٠٨، والذي يستحوذ على نحو ٢ مليون دولار سنوياً كدعم سعري. (Hanrahan, Charles E. 2013, p;4)

(٢) تم اختيار عينة الدول في إطار مجموعة الكيرنز: وهي مجموعة أكبر الدول المصدرة لمنتجات زراعية، <

١- تحليل أداء الصادرات الزراعية للدول النامية وعلاقته بالدعم الأوروبي والأمريكي

رغم تنفيذ أحكام اتفاق الزراعة بخفض الدعم المحلي والتصديرى الذى تمنحه الدول المتقدمة لسلعها الزراعية، فإنه خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٠)، لم تزد حصة الصادرات الزراعية لدول العينة الا بنحو ٤,٣٪ لاجمالى الصادرات العالمية. ولم تنجح تلك الدول فى تحسين مزاياها النسبية فى السوق العالمى سوى من ٢,٩ فى عام ١٩٩٥ إلى ٣,٤ فى عام ٢٠٠٠. ويؤدل ذلك، على استمرار انتهاج كل من الاتحاد الأوروبى وأمريكا للممارسات دعم زراعى، ذات أثر تشويشى^(١). حيث لم ينجم عن تنفيذ اتفاق الزراعة تحقق فوائد ملموسة لدول العينة. فكما تشير البيانات، أنه خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠٠٥) تحسن الأداء التصديرى لدول العينة تحسناً طفيفاً، حيث ارتفعت حصة صادراتهم فى السوق العالمى بنحو ٣٪ مقارنةً بالفترة السابقة. وتكاد لم تكتسب تلك الدول، ميزة نسبية جديدة مقارنةً بالفترة السابقة. والجدير بالذكر، أنه أثناء وبعد تنفيذ احكام اتفاق الزراعة، توسع كل من الاتحاد الأوروبى

=وتضم ١٥ دولة نامية وصاعدة ، و٤ دول متقدمة (Australia, Canada, New Zealand and South Africa, Hungary . وتمثل مجموعة الدول التى تم اختيارها فى: Argentina, Bolivia, Brazil, Chile, Colombia, Costa Rica, Fiji, Guatemala, Indonesia, Malaysia, Pakistan, Paraguay, Philippines, Thailand and Uruguay. وتستحوذ تلك الدول على نحو ٢٥٪ من إجمالى الصادرات العالمية للمنتجات الزراعية. وتعتبر مصدراً صافياً لتلك المنتجات. وتخضع معظم تلك الدول إلى معدلات الخفض المتعلقة بالدول النامية، وعدد منها يعتبر من الدول الأقل نمواً التى لا تلتزم بإجراء خفض على تدابيرها من الدعم الزراعى. لمزيد من المعلومات: www.cairnsgroup.org

(١) يقوم الاتحاد الاوروبى منذ عام ١٩٩٥، بتبليغ منظمة التجارة العالمية باخطارات دعم التصدير على مستوى المجموعات فقط، وليس الأصناف، وهو ما يسمح بحرية التصرف فى إعادة توزيع الدعم عبر المنتجات ضمن فئة المجموعة. فى هذا الصدد، خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠، تجاوز الدعم الفعلى ذلك الحد الاقصى الانزامى لخمس مجموعات (المنتجات المصنعة، ومنتجات الألبان، السكر، القمح، الحبوب الخشنة). وشهدت أمريكا نفس الوضع خلال الفترة ١٩٩٧-٢٠٠٠ لمنتجات الألبان واللحم غير البقرى. لذلك تعتبر أكثر الدول التى تضررت من تلك السياسة، البرازيل، تايلاند والهند وأوروغواى التى تعتمد على تصدير تلك المنتجات (Elbehri, A. 2005, p;11).

ضوابط الدعم الزراعي في إطار منظمة التجارة العالمية

وأمرىكا في ظاهرة تحويل الدعم بين الصناديق^(١). وقد شهدت الفترة (٢٠٠٦-٢٠٠٩) تحسناً ملموساً في الأداء التصديري لمعظم دول العينة، حيث ارتفعت حصتهم في السوق العالمي بنحو ٧,٦٪، كما تمكن معظمهم من اكتساب مزايا نسبية إضافية في الأسواق الزراعية، وارتفع مؤشر الميزة النسبية إلى نحو ٧,٥ درجة. وتعتبر الدول المصدرة للفواكه والخضروات وللقمح والحبوب من أكثر الدول المستفيدة من خفض تدابير الدعم التصديري والدعم المحلي المباشر^(٢).

جدول (٣) تطور أداء الصادرات الزراعية لدول العينة خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٢)

الدول	1995-2000			2001-2005			2006-2009			2010-2012			السلع ذات أهمية اقتصادية (الانخفاض في الدعم الزراعي الرئيسي)
	RCA	Xg%	Xw%	RCA	Xg%	Xw%	RCA	Xg%	Xw%	RCA	Xg%	Xw%	
البحرين	2.24	1.50	7.70	2.29	6.89	8.5	2.7	19.8	2.9	23.62	25	القمح - البذور الزيتية - الخضروات	
بنغلاديش	2.90	0.02	2.88	3.72	13.09	4.3	4.5	33.6	3.2	-0.95	17	السكر - البذور - الفواكه	
البنين	0.38	3.17	0.89	0.34	1.44	0.7	0.28	7.5	0.9	1.2	1.8	الفواكه	
بوتسوانا	0.22	0.34	0.68	0.22	13.01	1.0	1.9	22.1	1.4	0.8	2.5	قمح - بطور زيتية	
برازيل	0.14	2.05	4.29	0.16	6.54	7.5	1.5	13	0.9	-5.6	14.1	بطور زيتية - السكر - الفواكه	
كندا	2.25	0.58	2.77	-1	2.21	2.5	2.6	15.2	7.2	7.9	7.9	السكر - الفواكه	
إندونيسيا	0.25	3.13	4.32	0.22	2.58	5.5	1.9	9.65	7.2	-4.31	4.1	البذور الزيتية - البذور - الفواكه	
ماليزيا	1.74	7.02	1.92	1.59	11.74	1.5	2.1	-16	7.2	12.5	5.9	الفواكه	
نيجيريا	1.42	0.96	0.96	2.1	7.86	1.1	1.9	22.5	8.3	-0.04	8.4	بطور زيتية - الفواكه - البذور	
النرويج	1.14	0.60	2.11	2.1	5.1	1.6	1.3	14.6	5.5	11.2	7.4	الأرز - الخضروات - الفواكه	
بنغلاديش	0.27	4.18	4.52	0.22	-5.84	3.6	1.1	0.56	3.2	2.2	6.7	السكر	
كوسو	0.36	0.23	4.92	0.29	5.46	4.0	0.9	0.6	3.6	2.2	1.8	الخضروات	
كوت ديفوار	0.64	2.39	2.37	0.50	8.83	1.7	0.7	22.1	1.1	0.82	2.2	السكر - البذور	
ليبيريا	1.04	1.66	4.26	1.99	6.94	3.9	1.2	8.2	4.2	0.11	5.4	الفواكه - البذور - البذور الزيتية	
بنغلاديش	0.07	7.93	3.03	0.08	6.72	2.1	0.08	12.6	2.2	11.2	3.4	بطور زيتية	
الولايات المتحدة	15.1	2.4	3.2	18.0	6.74	3.3	24.7	9.4	7.5	4.3	7.54		

مؤشر RCA يعكس إلى القوة النسبية للسلعة RCA - [(الصادرات الزراعية للدولة / صادراتها الكلية)] / [(الصادرات الزراعية العالمية) / الصادرات الكلية العالمية] ، أما Xg فهو معدل نمو الصادرات الزراعية للدولة إلى العالم ، والخضروات هي قيم معرفه بالبحث بالرجوع إلى الملحق الثاني، WTO Statistics, UN COMTRADE database, UNCTAD Handbook of Statistics, various issues, UNCTAD

مؤشر RCA يعكس إلى القوة التنافسية للقطاع RCA = [(الصادرات الزراعية للقطاع / صادراتها الكلية) / (الصادرات الزراعية العالمية / الصادرات الكلية العالمية)] أما Xg فهو معدل نمو الصادرات الزراعية للدولة في العينة، والخضروات حسب معرفتها بالرجوع إلى الملحق التالي، UNCTAD Handbook of Statistics, various issues, UN COMTRADE database, WTO Statistics.

(١) اتسمت الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥، والتي شهدت تطبيق بعض السياسات الزراعية للاتحاد الأوروبي ولأمريكا - بانتهاج تدابير للاستفادة من ثغرات اتفاق الزراعة، منها: زيادة استخدام الحد الأدنى - de minimize - المخصص وغير المخصص، أي ١٠٪ يتم خصمها من مقياس الدعم المشوه TAMS، ومع ارتفاع القيمة النقدية للنتائج الزراعي لتلك الدول، فإن هذا البند - كرقم مطلق - اتجه للارتفاع، كما لجأت أمريكا إلى التوسع في تدابير الدعم الأصفر طالما أنه لا يتجاوز الحد الإلزامي للمنظمة. (Johnson, 2009, pp:8-11).

(٢) خلال عام ٢٠٠٨، استحوذت محاصيل القطن والأرز والسكر وفول الصويا على ٩٠٪ من مدفوعات الدعم الأخضر المقدمة للمزارعين في أمريكا، بينما نفس هذه المنتجات في الاتحاد الأوروبي، بجانب اللحوم - تتلقى مدفوعات غير مباشرة. ولكن جانب منها مدفوعات ترتبط بالبيئة ومساعدات الغذاء. (Matthews, Alan, 2013, p: 2).

وخلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١٢) والتي تم خلالها خفض التدرجي لتدابير الدعم التصديري تمشياً مع الإعلان الوزاري لمؤتمر هونج كونج بازالة هذا الدعم في نهاية عام ٢٠١٣، فقد حققت بعض دول العينة مزايا نسبية جديدة، واكتسبت حصة جديدة في الأسواق العالمية. ومن جهة أخرى، حيث لازال هناك دعم تصديري على الألبان واللحوم سواء من جانب الاتحاد الأوروبي أو من جانب أمريكا، فلم تشهد الدول المصدرة لتلك المنتجات استفادة كبيرة. والجدير بالذكر، أن ما قلل من الاستفادة المتوقعة لتلك الدول، هو ارتفاع استخدام الدعم الأخضر، ولا سيما في أمريكا، حيث ارتفعت قيمة الدعم الأخضر بنحو ٣٢,٥٪ في متوسط الفترة (٢٠١٠-٢٠١٢). على هذا النحو، ارتفعت الميزة النسبية لإجمالي دول العينة، بشكل هامشي إلى نحو ٥٤,٧ درجة في متوسط الفترة ٢٠١٠-٢٠١٢، بينما ارتفعت الحصة السوقية للصادرات الزراعية لتلك الدول بنحو ٣,٧٪ في متوسط تلك الفترة، مقارنةً بالفترة السابقة^(١).

استناداً إلى ما سبق، فإن الأداء المتواضع لدول العينة في السوق العالمي للمنتجات الزراعية، يمكن أن يُنسب في جانب منه إلى التشوهات التي تنجم عن سياسات الدعم الزراعي المتهجة من قبل الاتحاد الأوروبي وأمريكا. ويلاحظ أن تلك الممارسات قد تفاقمت بعد الانتهاء من تنفيذ أحكام اتفاق الزراعة، والذي انطوى على ثغرات تتيح للدول المتقدمة الاستمرار في زيادة الدعم ولكن «تحت مظلة مشروعة من برامج وتدابير سياستها الزراعية». على هذا النحو، اكتسب الدول النامية حصص عادلة في السوق العالمي للمنتجات الزراعية، يقتضي تنفيذ ضوابط المنظمة، والمتعلقة بالدعم الزراعي.

(١) قام الاتحاد الأوروبي منذ عام ٢٠٠٨ بازالة الدعم من على صادرات الفواكه والخضروات وصادرات السكر كجزء من أجندة السياسة الزراعية المشتركة. وفي عام ٢٠١٢، عاد دعم قطاع الألبان مرة أخرى - بعد ازالة الدعم التصديري عنه منذ عام ٢٠٠٩ - كجزء من برنامج تمويل المشتريات الحكومية. ومن جهة أخرى عادت أمريكا لدعم قطاع الألبان منذ عام ٢٠٠٨، سواء بشكل مباشر، أو من خلال تمويل الصادرات. (Shields, Dennis A, 2013, p;7)

٢- التقدير الكمي لتأثير الدعم الزراعي الأمريكي والأوروبي على أداء الصادرات الزراعية لدول العينة

يستند تقدير أثر الدعم المحلي والتصديرى لكل من الاتحاد الأوروبي وأمريكا، على الصادرات الزراعية لدول العينة (١٥ دولة)، إلى صياغة نموذج قياسي. وعلى هذا النحو، تنصرف الدراسات السابقة المتعلقة بتقدير أثر الدعم والسياسات الحمائية كمحددات لأداء الصادرات الزراعية، إلى صياغة وتقدير إما دالة للطلب على الصادرات الزراعية، أو دالة تعكس العوامل المحددة لجانب العرض. على هذا النحو، تعتبر ممارسات وتدابير الدعم الممنوحة من قبل الدول المتقدمة، من أهم المتغيرات التفسيرية، التي تؤثر بدورها على السعر النسبي للصادرات الزراعية في السوق العالمي، ومن ثم على حجم وحصة الصادرات الزراعية للدول المتضررة من هذا الدعم، في السوق العالمي. وبشكل أكثر تحديداً، سوف يتركز النموذج محل التقدير - في البحث الحالي، على متغيرات الدعم الزراعي كمتغيرات تفسيرية، حيث إن الهدف ليس تقدير دالة للصادرات الزراعية، بل هو تقدير التأثير المتوقع أن يحققه خفض الدعم الزراعي - ولا سيما مع تطبيق ضوابط منظمة التجارة العالمية - على أداء الصادرات الزراعية في السوق العالمي^(١). وفي هذا السياق، يتم تقدير النموذج التالي:

$$Xw = \beta_0 + \beta_1 DS + \beta_2 ExS + \varepsilon \quad (1)$$

حيث تشير Xw إلى حصة الصادرات الزراعية لكل دولة من دول العينة، إلى الصادرات الزراعية العالمية. أما DS ، و ExS فتشير على التوالي، إلى الدعم المحلي، ودعم التصدير لكل من الاتحاد الأوروبي وأمريكا. وسيتم التعبير عنهما كالتالي: مقياس الدعم الكلي (AMS) كنسبة من قيمة الناتج الزراعي لكل من الاتحاد الأوروبي وأمريكا.

(١) استندت معظم الدراسات المختصة بتقدير أثر الدعم على الصادرات الزراعية للدول النامية إلى تقدير مرونة دوال الطلب والعرض لتلك الصادرات باستخدام نموذج التوازن الجزئي، أو الاستناد إلى نموذج تحليل التجارة العالمية، GTPA والذي يختبر سيناريوهات أثر تخفيض الدعم على الأسعار العالمية للمنتجات الخاضعة للدعم، وتأثير ذلك على مستوى الرفاهة بالدول النامية المتضررة من الدعم. لمزيد من التفاصيل حول تلك الدراسات، ارجع إلى: (Hoekman, and Olarreaga, 2006), (Renwick, Alan, Cesar Revoredo-Giha, and 2003), (Deb, and Narayan, 2006), (Luiza Toma, 2010), (Philippidis, and A. Renwick, 2011), (Belghazi, Saad, 2013)

ومقياس إجمالي الدعم المحلي المشوه للتجارة (OTDS) كنسبة من قيمة الناتج الزراعي. وقيمة الدعم الأخضر (GS) % لقيمة الناتج الزراعي لكل من الاتحاد الأوروبي وأمريكا. كما سيتم استخدام قيمة الدعم التصديري المباشر كنسبة من قيمة الصادرات الزراعية للاتحاد الأوروبي فقط (والذي يستحوذ على ٩٧٪ من قيمة ذلك الدعم). وسيتم تقدير النموذج باستخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECM) Error Correction Model، لكي تعكس - القيم المقدرة - التأثيرات طويلة الأجل وقصيرة الأجل لمتغيرات الدعم الزراعي على أداء الصادرات الزراعية، وفي نفس الوقت توضح مدى قدرة سياسات تخفيض الدعم، على تحقيق زيادة مستقرة في حصة الصادرات الزراعية لدول العينة في السوق العالمي. في هذا السياق، وبعد إجراء اختبارات سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج رقم (١) لكل دولة من دول العينة، وبعد تطبيق اختبار التكامل المشترك متعدد المتغيرات، سيتم استخدام اختبار تصحيح الخطأ، والذي يعكس التأثيرات طويلة وقصيرة الأجل لتدابير الدعم الزراعي على أداء الصادرات الزراعية لدول العينة. في هذا الصدد سيتم تقدير النموذج السابق، على النحو التالي^(١):

$$\Delta Y_{it} = \beta_0 + \sum_{j=1}^2 \Delta Y_{it} + \sum_{j=1}^2 \Delta X_{it} + \omega \varepsilon_{it-1} \quad (2)$$

حيث تشير Δ إلى الفروق، و X إلى المتغيرات المستقلة، أما ε فتشير إلى بواقي انحدار المعادلة رقم (١) وتشير ω إلى معامل التعديل الجزئي. ومن ثم تشير المعاملات المقدرة للمتغيرات التفسيرية إلى: التأثيرات قصيرة الأجل لزيادة أو انخفاض قيم المتغيرات التفسيرية، على حصة الصادرات الزراعية للدول النامية إلى إجمالي الصادرات العالمية. وفي

(١) تم الاستناد إلى اختبار ديكى فولر المُنطَوَّر Augment Dickey-Fuller، ووفقاً له يكون الفرض العدمي هو عدم سكون السلاسل الزمنية (وجود جذر الوحدة)، مقابل الفرض البديل هو سكون السلاسل الزمنية (عدم وجود جذر الوحدة). وقد تم إجراء الاختبار لكل من القيم المطلقة (المستوى) للسلاسل الزمنية وللفروق الأولى لها. وأظهرت النتائج أن جميع السلاسل الزمنية للمتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى. وفيما يتعلق باختبار التكامل المشترك، فأظهرت النتائج أنه لمعظم الدول يوجد متجه واحد للتكامل المشترك بين متغيرات النموذج. النتائج متاحة لدى الباحث، ولم يتم وضعها لأغراض عدم التطويل.

إطار البحث، تم إجراء الاختبار لمجموعة الدول معاً من خلال تجميع السلاسل الزمنية مقطعية (Pooling)، وذلك للفترة ٢٠٠١-٢٠١٢، حتى يتسنى استخدام القيم المقدرة للمعاملات، في محاكاة ضوابط المنظمة بشأن القيم المستهدفة للدعم، والتي تستند إلى تخفيض الحد الأقصى المربوط بمقتضى اتفاق الزراعة. ومن ثم يصبح عدد المشاهدات (١٥ دولة × ١٢ سنة = ١٨٠). ويتقدير النموذج، والمعبّر عنه بالمعادلة رقم (٢)، يمكن التوصل إلى النتائج التي يوضحها الجدول التالي:

جدول (٥): نتائج تقدير أثر الدعم الزراعي على صادرات دول العينة باستخدام نموذج تصحيح الخطأ

الولايات المتحدة الأمريكية	الاتحاد الأوروبي	المتغير التابع: ΔXw
1.05 (1.1)	0.44 (1.3)	$\Delta(Xw_{-1})$
2.11 (2.3)**	0.89 (1.9)**	$\Delta(Xw_{-2})$
-0.98 (2.9)*	-0.66 (-3.1)*	$\Delta(AMS_{-1})$
-1.1 (5.2)*	-0.62 (-3.1)*	$\Delta(AMS_{-2})$
-0.75 (-4.7)*	-0.38 (3.1)*	$\Delta(OTDS_{-1})$
-0.90 (5.1)*	-0.45 (4.9)*	$\Delta(OTDS_{-2})$
-0.04 (1.2)	0.08 (1.35)	$\Delta(GS_{-1})$
-0.07 (5.6)*	-0.01 (2.6)**	$\Delta(GS_{-2})$
	-2.09 (3.3)*	$\Delta(ExS_{-1})$
	-1.80 (5.4)*	$\Delta(ExS_{-2})$
-0.42 (1.64)***	-0.53 (2.3)**	w
0.72	0.64	R^2
-211.25	-82.8	Log likelihood

تم إجراء تقدير منفصل لمعادلة الصادرات الزراعية باستخدام مقياس الدعم الكلي، ومقياس إجمالي الدعم المحلي المشوه للتجارة تجنباً لحدوث ارتباط خطي بين المتغيرات. *، **، *** تشير إلى المعنويات عند مستوى ثقة ٩٥%، ٩٠%، ٩٩% على التوالي. القيم بالاقواس تشير إلى قيم t الاحصائية.

تشير نتائج تقدير النموذج إلى تحقق فرضية البحث، حيث من المتوقع أن يترتب على تخفيض الدعم الزراعي الممنوح بواسطة الاتحاد الأوروبي وأمريكا، تحسن أداء الصادرات الزراعية للدول النامية، واستحواذها على حصص تصديرية أعلى في السوق العالمي. في هذا الصدد، حيث من المتوقع أن يترتب على تخفيض الدعم الزراعي الممنوح بواسطة الاتحاد

الأوروبي وأمريكا، تحسن أداء الصادرات الزراعية للدول النامية، واستحوذها على حصص تصديرية أعلى في السوق العالمي. في هذا الصدد، إذا انخفض الدعم المشوه للتجارة كنسبة من الناتج الزراعي للاتحاد الأوروبي بنحو ١٠٪، سوف ترتفع حصة دول العينة في السوق العالمي للصادرات الزراعية بعد فترتين بنحو ٤,٥٪ (٣,٨٪ بعد فترة واحدة)، بينما يؤدي انخفاض تلك النسبة لأمريكا، إلى ارتفاع الحصة العالمية للصادرات الزراعية للدول النامية بنحو ٧,٥٪ إلى ٩٪. كما تؤكد النتائج أن انخفاض مقياس الدعم الكلي المشوه للتجارة كنسبة من الناتج الزراعي الأمريكي بنحو ١٠٪، يعمل على زيادة حصة الصادرات الزراعية للدول النامية بالسوق العالمي بنحو ١١٪، بينما انخفاض قيمة هذا المقياس كنسبة من الناتج الزراعي للاتحاد الأوروبي سيعمل على زيادة حصة الصادرات الزراعية لدول العينة بنحو ٦,٢٪ في السوق العالمي. والجدير بالذكر، أن الدعم الأمريكي يمارس تأثير أكثر تشويهاً لأداء أو حصص الدول النامية في سوق السلع الزراعية، وربما يرجع ذلك إلى قيام أمريكا بمنح تدابير الدعم لفترة طويلة لمنتجات الارز والقمح والحبوب والسكر، التي تحتل مكانة هامة في هيكل بعض صادرات الدول النامية. والملاحظ أن مقياس إجمالي الدعم المحلي المشوه للتجارة، يمارس تأثيراً أكثر معنوية على صادرات الدول النامية من مقياس الدعم الكلي، مما يؤكد على الأثر التشويهي للدعم الأزرق (في الاتحاد الأوروبي)، وللدعم الحد الأدنى الذي توسع كل من الاتحاد الأوروبي وأمريكا في منحه لمنتجات استراتيجية خلال السنوات الأخيرة^(١).

كما توضح النتائج أن ارتفاع قيمة الدعم الأخضر، تمارس تأثيراً منخفض القيمة، ولكنه معنوي - وبصورة ملحوظة لأمريكا. وفي هذا السياق، اتجه حصة الدعم الأخضر

(١) إعمالاً للإصلاحات الزراعية المنصوص عليها في عام ٢٠٠٨، لكل من الاتحاد الأوروبي، وأمريكا، فقد انخفض مقياس الدعم الكلي للحوم، والحبوب، والقمح والفواكه والخضروات. ولكنه ما زال مرتفعاً على منتجات الألبان في صورة دعم الحد الأدنى. والجدير بالذكر، أن قيمة الدعم الأدنى لقطاع الألبان في أمريكا يفوق قيمته في الاتحاد الأوروبي خلال عامي ٢٠١٠-٢٠١٢. لذا انصرفت مناقشات المنظمة حول تطبيق حد أقصى منخفض لدعم الحد الأدنى (٢,٥٪ للناتج الزراعي) (Grueff, James, 2013, pp:15-16).

الأوروبي والأمريكي لقيمة الناتج الزراعي، للتناقص بنحو ١٠٪، سوف تعمل على زيادة الحصة العالمية للصادرات الزراعية لدول العينة بنحو ١,٠٪ و ٧,٠٪ على التوالي. ويمكن تفسير ذلك، بأنه على الرغم من أن كثير مكونات هذا الدعم تنطوي على برامج لا ترتبط مباشرة بحجم الإنتاج الزراعي، فإن نحو ٤٠٪ من مدفوعات الدعم الأخضر، تتضمن تدابير ذات تأثير على قرارات الإنتاج الزراعي - في الاتحاد الأوروبي وأمريكا - ومن ثم تنعكس بدورها على حجم وأسعار تلك المنتجات الزراعية في السوق العالمي^(١). كما تشير النتائج إلى أن تخفيض الاتحاد الأوروبي للدعم التصديري على منتجاتها الزراعية بنحو ١٠٪ من قيمة صادراتها الزراعية، ينجم عنه ارتفاع حصة الدول النامية في السوق العالمي للمنتجات الزراعية بنحو ١,٨٪ إلى ٢,١٪. وهو ما يدل على أن اتجاه الاتحاد الأوروبي لخفض الدعم على كثير من صادراتها الزراعية في الفترة الأخيرة، استجابةً إلى ضوابط المنظمة، نجح في زيادة فرص التصدير لكثير من الدول النامية. كما تشير النتائج إلى أن قيمة معامل التعديل الجزئي (π) في المعادلات السابقة تتراوح بين ٠,٤٢ إلى ٠,٧٤. وهو ما يشير إلى أن تحقيق علاقة مستقرة وطويلة الأجل بين أداء الصادرات الزراعية للدول النامية في السوق العالمي، وسياسات تخفيض الدعم الزراعي يتطلب فترة زمنية تبلغ نحو عامان وأربعة أشهر في حالة انتهاج سياسات لخفض تدابير الدعم الأصفر (AMS)، ولكنها تكون أسرع (عام وأربعة أشهر) في حالة انتهاج تدابير لتقليص الدعم المحلي المشوه للتجارة. وتشير قيمة R^2 أن تدابير الدعم الزراعي وحدها تنجح في تفسير نحو من ٦٤٪ إلى ٨٢٪ من تغيرات حصة الصادرات الزراعية لدول العينة بالسوق العالمي.

معمل ما سبق: أكدت النتائج المتعلقة بتحليل وقياس أثر الدعم الزراعي للاتحاد الأوروبي وأمريكا، على أداء الصادرات الزراعية. **تحقق فرضية الدراسة - حيث:** (i) الدعم

(١) تعتبر أكثر تدابير الدعم الأخضر تشويهاً للتجارة: المدفوعات على أساس المدخلات، دعم سعر السوق، المدفوعات على أساس الناتج، والمدفوعات على أساس المساحة المزروعة. أما المدفوعات المرتبطة بالدخل والمنفصلة عن الإنتاج، **Deconple payment**، فهي الأكثر غموضاً، مما دفع الاتحاد الأوروبي وأمريكا للتوسع في استخدامها لتستحوذ على ٢٥٪ من قيمة الدعم الأخضر. في هذا الصدد، تطالب مجموعة دول العشرين، ودول الكيرنز بخفض تلك التدابير (Camarago, and Henz, 2009, pp; 18-19)

المحلى بكافة أنواعه والدعم التصديري الذى تقدمه تلك الدول لقطاعيها الزراعى يُقيد من فرص الدول النامية فى الاستحواذ على حصص سوقية عادلة، ومن ثم تتضاءل قدرتها على المنافسة فى السوق العالمى. (ii) توسع الاتحاد الأوروبى وأمريكا فى نقل معظم تدابير الدعم المشوه إلى صندوق الدعم الأخضر - تحت برامج الدعم المستثنى، لا يعنى انخفاض الدعم المشوه للتجارة، بل يعنى القدرة على إخفائه، وهو ما يسهم فى تراجع حصة الصادرات الزراعية للدول النامية فى السوق العالمى. على هذا النحو، - فإن الخيار الأمثل - أمام الاتحاد الأوروبى وأمريكا، لاثبات حسن نيتهم تجاه الدول النامية «بأنهم يلتزمون باخضاع القطاع الزراعى لقواعد التجارة الحرة، وأنهم يسعون للحفاظ على مصالح الدول النامية»، هو الالتزام بضوابط أجندة ٢٠٠٨، (والتي تُفعل أجندة هونج كونج ٢٠٠٥، وأجندة الدوحة ٢٠٠١) بشأن تحقيق معدل أعلى لتخفيض كافة أنواع الدعم الزراعى، ووضع حدود على آلية تحويل الدعم (Box shifting). ولا شك أن تنفيذ ذلك الخيار سوف يحقق مكاسب اضافية للدول النامية. فى هذا الصدد، يتناول الجزء القادم المضامين المنبثقة من تنفيذ ضوابط المنظمة كخيارات ضرورية لتحقيق خفض فعال للدعم الزراعى الأوروبى والأمريكى، وتقدير الاستفادة المتوقعة للدول النامية المصدرة للسلع الزراعية.

خامساً: مضامين السياسة (ضوابط الخفض الفعال للدعم الزراعى)، والأثر المتوقع للدول النامية:

حتى يتسنى التأكد من تحقق فرضية الدراسة بأن «تخفيض معدلات الدعم الزراعى للاتحاد الأوروبى ولأمريكا، سيعمل على تحسين أداء الصادرات الزراعية للدول النامية فى السوق العالمى»، سيتم محاكاة الضوابط المنصوص عليها فى أجندة يوليو ٢٠٠٨، والتي تعتبر امتداداً لقرارات مؤتمر هونج كونج ٢٠٠٥، وتعتبر كذلك معياراً تستند اليه جميع المفاوضات اللاحقة للمنظمة فى تقييم ما تم التوصل إليه بشأن ملف الدعم الزراعى. وتنطوى تلك الضوابط على: تطبيق تخفيضاً معدله ٨٠٪، و ٧٠٪ لإجمالى الدعم المحلى المشوه للتجارة (OTDS) لكل من الاتحاد الأوروبى وأمريكا على التوالى، وعلى ضرورة قيام الدول التى تخضع للخفض بجعل المستوى الذى تستخدمه فعلياً من الدعم يتطابق مع

الحد الأقصى المسموح به والذي يتحدد بتلك الضوابط، كما تنص الضوابط على ربط كل من تدابير الدعم الأزرق، ودعم الحد الأدنى (المخصص وغير المخصص) عند مستوى ٢,٥٪ من قيمة الناتج الزراعي، على أساس قيم تلك التدابير خلال فترة تنفيذ اتفاق الزراعة (١٩٩٥-٢٠٠٠)، وذلك لضمان عدم التوسع في تلك التدابير عن هذا الحد، كما تنص الضوابط على ربط مستوى الدعم الزراعي للاتحاد الأوروبي وأمريكا عند مستوى لا يتجاوز ٥٪ من قيمة ناتجها الزراعي. كما طالبت أجنده يوليو: ٢٠٠٨، أن تكون الفترة التنفيذية لتلك الضوابط هي (٢٠٠٩-٢٠١٣). على هذا النحو، سيتم تطبيق تلك الضوابط على الاتحاد الأوروبي وأمريكا خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٢)، للتوصل إلى مقدار الخفض الفعّال الذي يجب على تلك الدول الالتزام به سواء للحد الأقصى، أو للمستوى الفعلي للدعم. وينتهي التحليل بتقدير الأثر المتوقع لتنفيذ تلك الضوابط، على أداء الصادرات الزراعية لدول العينة.

١ - نتائج محاكاة - ضوابط أجنده يوليو ٢٠٠٨ على الدعم الزراعي الأوروبي والأمريكي

إذا تم الالتزام بنسبة الخفض المنصوص عليها في أجنده يوليو ٢٠٠٨، سيقوم الاتحاد الأوروبي، بالخضوع لنسبة تخفيض ٨٠٪، وسوف يُربط المستوى النهائي «المسموح به» لإجمالي الدعم المحلي إلى المستوى المنخفض (١٨,١ مليار يورو). ومن ثم يصبح الاتحاد الأوروبي مجبراً على خفض المستوى الفعلي للدعم المحلي المشوه للتجارة بنحو ٤,٥٪، حتى لا يتعدى الحد الأقصى (١٨,١ مليار يورو) خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٢). وعلى هذا النحو، ستختفى الفجوة بين المستوى الفعلي للـ *OTDS*، والمستوى المربوط، وتصل قيمة كلاهما إلى ٥,٣٪ من الناتج الزراعي، وهى نسبة تتقارب مع المقترح أنها غير مشوهة للتجارة (٥٪) في إطار مفاوضات المنظمة. ويعتبر ذلك الخيار مقبولاً من جانب الاتحاد الأوروبي، الذى إتجه بالفعل إلى تخفيض استخدامه لإجمالي الدعم المحلي المشوه للتجارة إلى ما يقارب هذا الرقم، ومن ثم فلن يضطر إلى تخفيض استخدامه للدعم، إلا بنحو ٨٥٠ مليون يورو خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٢). كما يعتبر ذلك الخيار مقبولاً من جانب الدول

النامية المُصدرة لمنتجات زراعية، حيث سينجم عنه تحسين قدراتهم على نفاذ الأسواق العالمية، ولكن بشرط عدم تحويل الدعم المُخفّض إلى صندوق الدعم الأخضر^(١).

جدول (٦) نتائج محاكاة ضوابط الدعم الزراعي والمنصوص عليها في أجندة يوليو ٢٠٠٨

USA \$ (2 nd option) 75% reduction	USA \$ (1st option) 70% reduction	EU27* €	خطوات نموذج المحاكاة
19.1	19.1	72.2	AFBAMS (1)
4.9	4.9	6.1	(FBBB(2.5% VOP) (2)
4.9	4.9	6.1	Non-product specific FBdm(2.5% VOP) (3)
4.9	4.9	6.1	product specific FBdm(2.5% VOP) (4)
33.8	33.8	90.5	Base OTDS=1+2+3 +4 (5)
25.35	23.66	72.4	Base OTDS reduction(80% for EU, 70% for USA)(6)
8.450	10.14	18.1	FBOTDS= 5-6 (2009-2012) (7)
8.89	8.89	18.95	Actual OTDS (2009-2012) (8)
4.95%	-14%	4.5%	Effective Rate of Reduction in Actual OTDS(9)
349,163.16	349,163.16	339,395.88	VOP(2009-2012) 10)
2.4%	2.9%	5.3%	Base OTDS (% VOP) (11)

تشير AFBAM (Agreement Final Bound Total AMS) إلى المستوى النهائي المربوط لمقياس الدعم الكلي -وفقاً لأحكام اتفاق الزراعة ١٩٩٥-، FBBB تشير إلى المستوى النهائي المربوط لصندوق الدعم الأزرق (المقترح ألا يتجاوز ٢,٥% من قيمة الناتج الزراعي)، FBdm هو المستوى النهائي المربوط لدعم الحد الأدنى - مقترح ألا يتجاوز ٢,٥% من قيمة الناتج الزراعي. Base OTDS هو مقياس إجمالي الدعم المحلي المشوه للتجارة في فترة الأساس (١٩٩٥-٢٠٠٠)، FBOTDS المستوى النهائي "المربوط" لمقياس إجمالي الدعم المحلي بعد إجراء التخفيضات المقترحة. أما Actual OTDS، هو المستوى الفعلي لمقياس إجمالي الدعم المحلي. قيمة التخفيض المقترحة في إطار أجندة الدوحة ٢٠٠٨. هي Base OTDS reduction. أما VOP عبارة عن قيمة الناتج الزراعي. فترة الأساس لربط مستوى الدعم الأزرق ودعم الحد الأدنى تكون (١٩٩٥-٢٠٠٠). * تضمّن ١٢ أعضاء جدد إلى الاتحاد الأوروبي منذ عام ٢٠٠٤، وانضمام رومانيا وبلغاريا في عام ٢٠٠٧، ترتب عليه ارتفاع الحد الأقصى الذي تم تبليغه للمنظمة إلى ٧٢,٢ مليار يورو. ولكن الجدير أن ستونيا، ليتوانيا ومالطا ورومانيا ربطت سقف AMS عند مستوى الصفر. أما بولندا والمجر والتشيك ربطت سقف كبير. أما المجر ففي مرحلة التعتيل. (WTO, Notifications on agricultural domestic subsidies

(١) لم يعترض الاتحاد الأوروبي على تطبيق معدل الخفض (٨٠٪)، حيث أنه أعلن منذ عام ٢٠٠٨، من خلال السياسة الزراعية المشتركة (CAP) بأنها سيقوم بجدولة وخفض OTDS في غضون السنوات القادمة.. وبالتالي، ذكرت الدول النامية في مفاوضات المنظمة أن الاتحاد الأوروبي ليس من الضروري أن يبذل جهداً إضافياً، وبالتالي خفض السقف بنحو ٧٢ مليار يورو، سيكون مريحاً لكافة أطراف التفاوض. ولكن ما أثارته الدول النامية هو قيام الاتحاد الأوروبي بتخفيض السقف المسموح به، مع مصاحبة ذلك برفع بنود الصندوق الأخضر. في إطار إصلاح السياسة الزراعية المشتركة.. Popa, (Diana, 2012, pp; 175-176)

وفيما يتعلق بأمريكا، فإن تطبيق الضوابط المقترحة (٧٠٪ خفض من المستوى الاساسي)، سيعمل على وصول الحد الأقصى المسموح به لـ *OTDS*، إلى ١٠,١٤ مليار دولار. حيث لا يزال المستوى الفعلي لمقياس الدعم المحلي يقل عن المستوى النهائي المرتبط بنحو ١,٢٥ مليار دولار. على هذا النحو، تطبيق تلك الضوابط قد يسمح لأمريكا بزيادة المستوى الفعلي للدعم بنحو ١٤٪ للوصول به إلى الحد الأقصى المقترح (١٠,١٤ مليار دولار). ولا شك أن ذلك مرجعه أن أمريكا لا تقوم بالإبلاغ عن تدابير الدعم الأزرق في مقياس الدعم الاجمالي، وهو ما يتسبب في تخفيض قيمة المستوى الفعلي للدعم المحلي. وفي هذا الصدد، لا يعتبر تطبيق تلك الضوابط خياراً مقبولاً للدول النامية المصدرة لمنتجات زراعية^(١). ومن ثم، أمام أمريكا خيارين، إما أن تلتزم بإبلاغ المنظمة عن تدابير الدعم الأزرق - (الذي قامت بإدماجه ضمناً تحت برامج الدعم الأخضر) - كجزء من صندوق الدعم المشوه للتجارة (*OTDS*). ومن ثم فإن تطبيق معدل الخفض المطلوب (٧٠٪)، سيضمن تحقيق خفضاً فعالاً في المستوى الفعلي للدعم المحلي المشوه للتجارة، بما يضمن تثبيت قيمة هذا الدعم عند ٢,٩٪ من قيمة الناتج الزراعي. أما الخيار الثاني، هو أن تقبل أمريكا -مقترح مجموعة دول G-20، ودول كيرنز- بتطبيق معدل تخفيض أعلى (لا يقل عن ٧٥٪)، على الحد الأقصى المسموح به للـ *OTDS* - والبالغ قيمته ٣٣,٨ مليار دولار - خلال فترة الأساس، وهو ما يضمن انخفاض الحد الأقصى إلى أقل من قيمته الفعلية (البالغة ٨ مليار دولار في عام ٢٠٠٨)، وعندئذ ستكون أمريكا مجبرة على تحقيق خفضاً فعالاً في مستوى استخدامها الفعلي للـ *OTDS*، (بنحو ٤,٩٥٪)، حتى يصبح مساوياً لهذا السقف المسموح به، بما يسمح بتثبيت قيمة الدعم الفعلي عند ٢,٤٪ من الناتج الزراعي، وينعكس ذلك، بلا شك على مزيد من النفاذ العالمي للصادرات الزراعية للدول

(١) خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠١١، تم تقدير نحو ٢٢ مليار دولار في موازنة الدعم الأمريكي الممنوحة للمزارعين، أنها ضمن مدفوعات الدعم الأزرق التي ترتبط بمستوى ثابت أو تاريخي للإنتاج أو للأرض الزراعية، وتقدر وحدها بنحو ٦,٥٪ من قيمة الناتج الزراعي (Carl Zulauf, 2012, p;2)

النامية. ويعتبر ذلك الخيار مطروحاً من قبل الدول النامية في مفاوضات المنظمة منذ عام ٢٠٠٨م^(١).

٢- تقدير الاستفادة المتوقعة للدول النامية:

سيتم الإستناد إلى القيم المقدرة في معادلة نموذج تصحيح الخطأ، والتي تعكس التأثير المتوقع لخفض الدعم الزراعي الأوروبي والأمريكي كنسبة للناتج الزراعي، على حصة الصادرات الزراعية للدول النامية (الـ ١٥ دولة) في متوسط الفترة (٢٠٠١-٢٠١٢). والهدف من تطبيق نتائج المحاكاة على المعادلات المقدرة للنموذج (الجدول رقم ٥)، هو تقدير الاستفادة المتوقعة لدول العينة، إذا كان تم الاستمرار في اخضاع الدعم الزراعي الأوروبي والأمريكي لمزيد من التخفيضات والضوابط منذ بداية عام ٢٠٠١. ففي حالة تطبيق الـ EU، للخفض المقترح ٨٠٪، منذ عام ٢٠٠١، ومن ثم وصول الحد الأقصى المسموح به إلى ١٨,١ مليار دولار، لانخفاض المستوى الفعلي للدعم إلى هذا الرقم، وهو ما يضمن انخفاض قيمة الدعم إلى ٥,٥٪ للناتج الزراعي طوال الفترة ٢٠٠١-٢٠١٢، بدلاً من القيمة الفعلية ١١,٧٪ في متوسط تلك الفترة. وبالاستناد إلى القيم المقدرة لمعاملات تأثير الـ OTDS، بالعمود رقم (٣)، فسوف يعمل تطبيق ذلك الخيار، على اكتساب الصادرات الزراعية لدول العينة حصة اضافية في السوق العالمي تتراوح بين ٢,٣٪ إلى ٨,٢٪. وفي حالة تطبيق الخيار الثاني للولايات المتحدة، فإن ذلك يضمن ثبات أقصى دعم مسموح به إلى نحو ٨,٤٥ مليار دولار، منذ عام ٢٠٠١، ومن ثم هبوط القيمة الفعلية إلى ذلك الحد المسموح به. وعلى هذا النحو تنخفض حصة الدعم في الناتج الزراعي إلى نحو

(١) أعلنت أمريكا في مفاوضات يوليو ٢٠٠٨، بأنها ستعمل على خفض الـ OTDS المسموح به إلى ١٤ مليار دولار، وقد قبل هذا العرض بالرفض من قبل البلدان النامية، باعتبار هذا التخفيض غير كافي، حيث المستوى الفعلي لـ OTDS قد انخفض إلى حوالي ٨ مليار دولار في عام ٢٠٠٨، ومن شأن ذلك السقف أن يسمح لأمريكا أن تضاعف المستوى الفعلي لإجمالي الدعم المحلي المشوه للتجارة، أو أن تعمل على «تحويل الدعم بين الصناديق». ومن ثم طالبت الدول النامية ولا سيما مجموعة دول الـ G-20 وبعض دول Cairns، منذ مفاوضات ٢٠٠٨، أن تقوم الولايات المتحدة بالموافقة على تخفيض سقف الـ OTDS، إلى أقل من ٨,٥ مليار دولار، ولو بدولار واحد. (Popa, Diana, 2012, pp; 174-175).

٣٪ بدلاً من ١٢,٨٪ في متوسط الفترة (٢٠٠١-٢٠١٢). وبالاتناد إلى القيم المقدرة بالعمود رقم (٥)، فمن المتوقع أن ينجم عن تنفيذ ذلك الخيار، زيادة حصة الصادرات الزراعية للدول النامية في السوق العالمي بنحو ٧,٤٪ إلى ٨,٨٪. في جميع الأحوال، فإن تطبيق خفض معدله ٨٠٪ للاتحاد الأوروبي، وتعميق معدل الخفض إلى ٧٥٪ لأمريكا، ينجم عنه زيادة حصة الدول النامية في السوق العالمي للمنتجات الزراعية، لتبلغ نحو ٣٩,٤٪ في متوسط الفترة (٢٠٠١-٢٠١٢)، وهي حصة تقترب من حصة الاتحاد الأوروبي (EU27)، والتي تبلغ نحو ٣٩٪ في متوسط تلك الفترة.

معمل ما سبق، تتفق نتائج نموذج المحاكاة مع مضمون الفرضية الرئيسية للبحث بأن الالتزام بتنفيذ ضوابط الدعم المقترحة في إطار منظمة التجارة العالمية، سوف يضمن التخفيض الفعّال للدعم الزراعي، بما ينجح في تحسين فرص نفاذ الصادرات الزراعية للدول النامية إلى السوق العالمي. حيث محاكاة الضوابط المقترحة في إطار منظمة التجارة العالمية (٨٠٪ للاتحاد الأوروبي)، وفرض معدل أعلى للتخفيض لأمريكا (٧٥٪)، سيعمل على ربط الحد الأقصى المسموح به للدعم المحلي عند مستويات منخفضة، وهو ما يدفع تلك الدول إلى تطبيق خفضاً فعّالاً في مستوى استخدامها للدعم، بما لا يتجاوز ذلك الحد الأقصى المسموح به. **ومما لا شك فيه أن تنفيذ تلك الضوابط، سيضمن عدم تجاوز الدعم الزراعي عن ٥٪ من قيمة الناتج الزراعي، الأمر الذي يضمن حصة سوقية أعلى للدول النامية التي تعتمد على الصادرات الزراعية كمصدر رئيسي لمستوى معيشتها.** ومن المحتمل أن يكون التزام الاتحاد الأوروبي وأمريكا بضوابط منظمة التجارة العالمية، بمثابة حافز لها على صياغة سياسة زراعية تتضمن برامج لهيكله تدابير الدعم الزراعي بكل أنواعه تجاه الحد المسموح به، وكذلك التخلي كلية عن **الدعم التصديري المباشر،** ووضع حد لاستخدام التدابير الأخرى ذات الأثر المماثل لدعم التصدير، وهو الأمر الذي يسمح للدول النامية بالمنافسة العادلة في السوق العالمي للمنتجات الزراعية.

سادساً: خاتمة البحث (الملخص والنتائج):

رغم اخضاع القطاع الزراعى لقواعد التجارة الحرة والعدالة منذ اتفاق الزراعة، والذى تم تدشينه فى إطار منظمة التجارة العالمية عام ١٩٩٥، إلا أنه بعد مرور ما يزيد عن ١٥ عاماً من تنفيذ الاتفاق، فلا زالت الدول المتقدمة - ولا سيما الاتحاد الأوروبى وأمريكا - تتمادى فى استخدام مستويات مرتفعة للدعم الزراعى، وهو ما يعمل على وقوع المنتجين المحليين فى الدول النامية تحت وطأة المنافسة السعرية غير المشروعة، ومن ثم تفتيت قدراتهم التنافسية فى الأسواق الخارجية. والأمر الأكثر خطورة، والذى ساعد اتفاق الزراعة، على تدشينه ضمناً، هو توسع الاتحاد الأوروبى وأمريكا فى نقل معظم تدابير الدعم الزراعى من الصندوق المشوه للتجارة - والخاضع لضوابط خفض من قبل اتفاق الزراعة - الى الصناديق المسموح بها والمستثناء من ضوابط خفض فيما يعرف بتحويل الدعم بين الصناديق Box Shifting. والجدير بالذكر، أن السياسات الزراعية لكل من الاتحاد الأوروبى وأمريكا تنطوى على تدابير وبرامج تسمح بممارسة تلك التحايلات. فى هذا الصدد، أصبح ملف الدعم الزراعى جزءاً لا يتجزأ عن المفاوضات متعددة الأطراف فى إطار منظمة التجارة العالمية. وقد تآرجحت تلك المفاوضات بين أجندة الدوحة ٢٠٠١، حتى أجندة الدوحة (يوليو: ٢٠٠٨)، والتي نجم عنها صياغة عدد من الضوابط والقواعد بشأن خفض واعادة هيكلة الدعم الزراعى. وقد تأكدت تلك الضوابط فى إطار الاعلان الوزارى للمؤتمر التاسع للمنظمة والذى انعقد بمدينة بالى فى ديسمبر ٢٠١٣.

فى هذا السياق، يذهب موضوع الدراسة إلى اختبار فرضية أن «تطبيق كل من الاتحاد الأوروبى وأمريكا للضوابط الجديدة لتخفيض الدعم، سوف يؤدى الى زيادة حصة الصادرات الزراعية للدول النامية فى السوق العالمى». على هذا النحو، تناولت الدراسة عرض موجز لاهم ضوابط تخفيض الدعم الزراعى فى إطار مفاوضات منظمة التجارة العالمية منذ اتفاق الزراعة ١٩٩٥، حتى ضوابط أجندة الدوحة للتنمية ٢٠٠٨، ومؤتمر بالى ٢٠١٣. كما تعرضت الدراسة إلى تحليل لتطور حجم وهيكل الدعم الزراعى للاتحاد الأوروبى وأمريكا خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠١٢، للتعرف على مدى التأثير الذى أحدثه

اتفاق الزراعة، والسياسات الزراعية لتلك الدول في ممارساتها الفعلية للدعم الزراعي. ثم تناولت الدراسة عرض تحليلي لبعض مؤشرات أداء الصادرات الزراعية لعدد من الدول النامية - والصاعدة - (١٥ دولة)، والتي تُعتبر ضمن مجموعة دول الكيرنز - أكبر الدول المصدرة لسلع زراعية -، ومقارنة هذا الأداء خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٢)، بتطور حجم وهيكل الدعم الزراعي للاتحاد الأوروبي وأمريكا. وتضمن العرض صياغة نموذج قياسي لتقدير الأثر المتوقع لخفض الدعم الزراعي على الأداء التصديري للدول النامية في السوق العالمي للمنتجات الزراعية. وقد استندت الدراسة الى نموذج تصحيح الخطأ (ECM)، لتقدير تلك الآثار ومدى استقرارها. خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠١٢. وأظهرت النتائج أن تخفيض المقياس الاجمالي للدعم المحلى المشوه للتجارة يعمل على زيادة حصة الصادرات الزراعية للدول النامية في السوق العالمي بنحو ٠,٤٥ و ٠,٩٠ لكل تخفيض نسبته ١٪ من قيمة هذا الدعم في الناتج الزراعي للاتحاد الأوروبي وأمريكا على التوالي. بينما ينجم عن تخفيض قيمة الدعم الاخضر للناتج الزراعي لكل من الاتحاد الأوروبي وأمريكا، زيادة حصة الصادرات الزراعية للدول النامية بنحو ٠,٠٣ و ٠,٠٧ على التوالي، لكل خفض مقداره ١٪. كما تشير النتائج إلى أن تخفيض الاتحاد الأوروبي للدعم التصديري على منتجاتها الزراعية بنحو ١٪ من قيمة صادراتها الزراعية، ينجم عنه اتجاه حصة الدول النامية في السوق العالمي للمنتجات الزراعية إلى الارتفاع بنحو ٢,١٪.

وبمحاكاة الضوابط المقترحة في إطار أجندة الدوحة للتنمية (أجندة يوليو ٢٠٠٨)، لتدابير الدعم الزراعي الأوروبي والأمريكي خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٢)، أظهرت النتائج أن التزام الاتحاد الأوروبي بالنسبة المقترحة لتخفيض الـ OTDS، سينجح في ربط المستوى الفعلي للدعم عند الحد الأقصى المسموح به (١٨,١ مليار يورو)، وهو ما يضمن زيادة حصة صادرات الدول النامية في السوق العالمي للمنتجات الزراعية بنحو ٢,٨٪. بينما تنفيذ الخفض المقترح ٧٠٪ لأمريكا قد يدفعها الى زيادة استخدامها للدعم الفعلي بنحو ١٤٪، في هذا الصدد، تطبيق نسبة أعلى للخفض (٧٥٪) سينجح في ربط الدعم الفعلي عند سقف ٨,٤٥ مليار دولار، وهو ما يعمل على إكساب الدول النامية حصة إضافية تبلغ نحو

٨,٨٪ في السوق العالمي للصادرات الزراعية. ولضمان سريان المنافع المتوقعة من خفض مقياس الدعم المحلي المشوه للتجارة، فمزيد من الضوابط يجب تدشينها على استخدام الدعم الأخضر، وربطه عند سقف منخفض، حتى لا يكون الصندوق الخفي لنقل الدعم المشوه إليه. وفيما يتعلق بالدعم التصديري، فرغم اقترابه من التلاشى - أمثالاً لضوابط المنظمة بالتخلي عنه بنهاية عام ٢٠١٣، فإنه يجب الامتثال لمطالب مؤتمر بالي ٢٠١٣، بتخفيض كمية - وليس فقط قيمة - الصادرات الخاضعة للدعم إلى أدنى مستوى، وخاصةً، مع تدشين الاتحاد الأوروبي وأمريكا لبرامج الدعم الحكومي لصادرات الألبان واللحوم، وانهاج تدابير ذات أثر مماثل لدعم التصدير خلال السنوات السابقة.

مجمل ما سبق، أكدت النتائج تحقق فرضية الدراسة، بأن التزام الاتحاد الأوروبي بضوابط منظمة التجارة العالمية، ووضع ضوابط كمية أكثر حدة لأمريكا، سوف يعمل على ربط المستويات الفعلية للدعم عند مستويات أقل انخفاضاً من تلك التي أقرتها أحكام اتفاق الزراعة (١٩٩٥)، كما يضمن الالتزام بتلك الضوابط، الحد من الدعم المحلي بكافة أنواعه، من خلال تقييد عملية تحويل الدعم المحلي والتصديري عبر البرامج والصناديق. ومما لاشك فيه، أن تفعيل ضوابط المنظمة لن يتأتى إلا لو أقدم كل من الاتحاد الأوروبي وأمريكا على صياغة سياساتهم الزراعية بما يتوافق مع ضوابط وأحكام منظمة التجارة العالمية. وعلى هذا النحو سوف تتسع فرص الوصول المتكافئ والتنافسي للدول النامية إلى الأسواق العالمية للمنتجات الزراعية.

1. Abbott, Philip C., Linda M. Young, 2003, "Export Competition Issues in the Doha Round", paper presented at the International Conference Agricultural policy reform and the WTO: where are we heading? Capri (Italy), June 23-26.
2. Advisory Group International Aspects of Agriculture Meeting, (AGIAM), 2013, "Agriculture: EU massively under-notified its subsidies", argues paper, Published in 25 January.
3. Akira, Kotera, 2007, "Challenges and Prospects for Resumption of DDA Negotiations", Research Institute of Economy, Trade and Industry, 029 RIETI Policy Dialogue Series.
4. Anania, Giovanni, 2013, "Agricultural exports restriction, food security and the WTO", Paper presented at the ETSG 15th Annual Conference, Birmingham, 12-14, September.
5. Anton, J. 2009, "An Analysis of EU, US and Japanese green box spending. In Agricultural Subsidies in the WTO Green Box: in Ensuring Coherence with Sustainable Development Goals, ed. R Meléndez-Ortiz, C. Bellman, and J. Hepburn. Cambridge University Press, UK.
6. B. Jean-Christophe, David Laborde, and David Orden, 2012, "The Subsidy Habit; US and EU Farm Policies", Global Food Policy Report, International Food Policy Research Institute (IFPRI).
7. Belghazi, Saad, 2013, "Scenarios for the Agricultural Sector in the Southern and Eastern Mediterranean", European commission, MEDPRO Report No. 4 / March.
8. Blandford, David, and Tim Josling 2007, "U.S. and EU Domestic Support Notifications, 2007-2012", paper presented to a workshop at the German Marshall Fund of the United States, Washington, DC, Sept.
9. Bureau, Jean-Christophe and Sébastien Jean, 2013, "Do Yesterday's Disciplines Fit Today's Farm Trade? Challenges and Policy Options for the Bali Ministerial Conference", Draft Issue Paper for the E15 Expert Group on Agriculture and Food Security, ICTSD.
10. Carl Zulauf, 2012, "US Farm Policy and Risk Assistance", ICTSD Programme on Agricultural Trade and Sustainable Development, Issue Paper 44.
11. De Camarago Neto, P, and Henz, R., 2009, "Towards a green box subsidy regime that promotes sustainable development: strategies for achieving change", in "the Agricultural Subsidies in the WTO Green Box: Ensuring Coherence with Sustainable". Note no, 1 6, December.
12. Deb, Uttam Kumar, and Narayan Chandra Das, 2006, "The Hong Kong Declaration and Agriculture: Implications for Bangladesh", Centre for Policy Dialogue, Bangladesh. Paper 60.
13. Elbehri, A. 2005, "Agricultural Export Subsidies." GTAP database documentation 16.E, March 30.
14. European Commission, 2012, "Common Agricultural Policy towards 2020, Impact Assessment", Annex 5, Market Measures. DG Agriculture and Rural Development, Brussels.
15. Gawain, 2005, "A little blue lie: harmful subsidies need to be reduced, not redefined", Oxfam Briefing Paper, 21 July.
16. Griffith, Matt, Tobias Reichert and Tim Rice, 2013, "A depreciating asset, too high a price; the implications of the decision to end EU export subsidies by 2013 – and why dumping will continue", ActionAid International, CAFOD; April.
17. Grueff, James, 2013, "Achieving a Successful Outcome for Agriculture in the EU-U.S; Transatlantic Trade and Investment Partnership Agreement", International Food & Agricultural Trade Policy Council, Discussion Paper, February.

18. Halderman, M. and M. Nelson, 2005. "EU Policy-making: Reform of the CAP and EU Trade in beef and dairy with developing countries", PPLPI Working Paper.
19. Hanrahan, Charles E. 2013, "Agricultural Export Programs: Background and Issues", CRS Report for Congress, R41202.
20. Hoekman, Bernard, Francis Ng, and Marcelo Olarreaga, 2003, "Reducing Agricultural Tariffs versus Domestic Support: What's More Important for Developing Countries", World Bank Policy Research Working Paper, No. 2918.
21. Hogan, Abby, A., 2012, "Why USA and EU agricultural subsidies are the focus of WTO trade dispute", Department of international Relations and European Studies, Central European University.
22. ICTSD Program on Agricultural Trade and Sustainable Development, 2007, "Agricultural subsidies in the WTO 'Green Box'".
23. International Centre for Trade and Sustainable Development (ICTSD), 2013, "BRIDGES NEGOTIATION BRIEFING: A Brief Guide to Negotiations at the WTO's Ninth Ministerial Conference", SPECIAL BALI ISSUE – December.
24. International Centre for Trade and Sustainable Development (ICTSD), 2012, "WTO Agreement on Agriculture", Executive brief.
25. International Food & Agricultural Trade Policy, 2011, "What Next for Farm Policy in the U.S. and EU", IPC Policy Focus, September.
26. International Food and Agricultural Trade Policy Council, 2005, "RECOMMENDATIONS FOR THE DOHA AGRICULTURAL TRADE NEGOTIATIONS International".
27. Jean, Sébastien, Timothy E. Josling, David Laborde, 2008, "The Consequences for the European Union of the WTO Revised Draft Modalities for Agriculture", International Centre for Trade and Sustainable Development, (ICTSD).
28. Johnson, Renée, 2009, "Comparing U.S. and EU Program Support for Farm Commodities and Conservation", CRS Report for Congress, R40539.
29. Kimberly Elliott. 2013. "Subsidizing Farmers and Biofuels in Rich Countries: An Incoherent Agenda for Food Security." CGD Policy Paper 032. Washington DC: Center for Global Development Kripke.
30. Laborde, David and Martin Will, 2013, "Agricultural Trade What Matters in the Doha Round?", International Food Policy Research Institute (IFPRI), Discussion Paper 01251, March.
31. Matthews, Alan, 2013, "Agricultural Policy Monitoring and Evaluation Report", OECD, September 18.
32. Meléndez-Ortiz, R, Bellmann, C and. Hepburn, J, 2009, "Agricultural Subsidies in the WTO Green Box: Ensuring Coherence with Sustainable Development Goals", Cambridge University Press, UK.
33. Nicholas Minot et al., 2007, "Impact of Trade Liberalization on Agriculture in the Near East and North Africa", International Food Policy Research Institute, (IFPRI).
34. Orden, D., D. Blandford, T. Josling and L. Brink. 2011. "WTO Disciplines on Agricultural Support: Experience to Date and Assessment of Doha Proposals." Research Brief 16, International Food Policy Research Institute.
35. Popa, Diana, 2012, "The Collapse of the Doha Round and a Possible Completion of Negotiations", the Romanian Economic Journal, Year XV no. 43 March 2012, pp; 165-184.
36. Power, Lauren, 2013, "Food and Farm Subsidies in the Global Food System", Strategic Analysis Paper, Australia's Global Interest.
37. Renwic, Alan, Cesar Revoredo-Giha, and Luiza Toma, 2010, "Analysis of impacts of the EU's export refunds on developing countries since 2003", Final Report Land Economy and Environment Research Group, Scottish Agricultural College, SAC.

38. Revoredo-Giha, C., G. Philippidis, L. Toma and A. Renwick, 2011. "An Analysis of the potential impact of the elimination of EU exports subsidies for developing countries." In: Paper prepared for presentation at the EAAE 2011, Congress Change and Uncertainty Challenges for Agriculture, Food and Natural Resources August 30 to September 2, 2011. ETH Zurich, EAAE, Switzerland..
39. Shields, Dennis A, 2013, "Farm Safety Net Provisions in a 2013 Farm Bill: S. 954 and H.R. 2642", CRS Report, R42759.
40. Swinbank, A., 2003, "From Doha to Cancun: Delivering a Development Round", Commonwealth Secretariat Economic Paper no. 57, London: Commonwealth Secretariat, pp. 65-89.
41. Swinbank, Alan & Tranter, Richard B., 2005. "Decoupling EU Farm Support: Does the New Single Payment Scheme Fit within the Green Box?" Estey Centre Journal of International Law and Trade Policy, vol. 6(1).
42. UNCTAD Handbook of Statistics, various issues, UN COMTRADE database,
43. UNEP, ITC and ICTSD, 2012, "Trade and Environment Briefings: Sustainable Agriculture", ICTSD Programme on Global Economic Policy and Institutions; Policy Brief No. 3; International Centre for Trade and Sustainable Development, Geneva, Switzerland.
44. WTO, 1995, URUGUAY ROUND AGREEMENT, Agreement on Agriculture
45. —, 2001, "Ministerial Declaration Adopted on 14 November 2001", WTO ministerial doc.
46. —, 2004, "The July 2004 package and August decision", AGRICULTURE NEGOTIATIONS: BACKGROUNDER.
47. —, 2005, Ministerial Conference held in Hong Kong [(WT/MIN (05)/Dec; 22 December
48. —, 2008, "Doha agenda, July 2008 package", DOHA DEVELOPMENT AGENDA, MODALITIES.
49. —, 2013, "9th Ministerial Conference, Bali, Indonesia, -3-6 December.
50. —, Notifications on agricultural domestic subsidy, WTO Statistics, Various years.